

**البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في
معاملات التجارة الإلكترونية
(ماهيتها- ووسائل حمايتها)
”في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠“**

د. رهاب محمود داخلى على
مدرس القانون التجارى بمعهد القاهرة العالى
للغات والترجمة والعلوم الإدارية
(rdr404@yahoo.com)

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة**الإلكترونية (ماهيتها - ووسائل حمايتها)****”في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠“****د. رهاب محمود داخلي على****ملخص البحث:**

نظرا لأهمية البيانات المالية الرقمية الحساسة بشكل خاص والبيانات الشخصية بشكل عام، وتعدد صور الاعتداء على تلك البيانات وانتهاكها بكافة الوسائل والحيل التقنية غير المشروعة، فقد استدعى الأمر إلى صدور قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، والذي أضاف الحماية القانونية ضد إي انتهاك أو اختراق للبيانات المالية الرقمية الحساسة للأشخاص الطبيعية، وعقد المسؤولية لكافة الأطراف التي تشترك في عملية جمع ومعالجة وحفظ تلك البيانات، ولقد خلى ذلك القانون من تعريف وتحديد للبيانات المالية الرقمية الحساسة، كذلك لم يوضح طبيعة أو شروط أو خصائص تلك البيانات على الرغم من أهميتها البالغة فيما يتعلق بإتمام أغلب معاملات التجارة الإلكترونية، لذلك جاء ذلك البحث لتسليط الضوء على ماهية البيانات المالية الرقمية الحساسة، ومعرفة الفرق بينها وبين غيرها من البيانات المشابهة، وبيان لطبيعتها وشروطها وخصائصها، وأكثر معاملات التجارة الإلكترونية التي يتم استخدام تلك البيانات بها، كذلك تم سرد أساس الحماية القانونية لتلك البيانات مع توضيح مراحل الحماية، وصاحب الحق في الحماية، والأطراف المكلفين بالحماية، ووسائل حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة المتمثلة في الحماية على المستوى الشخصي والمستوى التقني والقانوني.

Abstract of the research:

Given the importance of sensitive digital financial data in particular and personal data in general, the multiple forms of assault on that data and its violation by all illegal technical means and tricks, it was necessary to issue the Egyptian Personal Data Protection Law No. (151) of 2020, which provided legal protection

against any violation or hacking of sensitive digital financial data of natural persons, and held all parties involved in the process of collecting, processing and storing that data responsible. That law was devoid of a definition and identification of sensitive digital financial data, nor did it clarify the nature, conditions or characteristics of that data despite its great importance in relation to completing most e-commerce transactions. Therefore, this research came to shed light on the nature of sensitive digital financial data, to know the difference between it and other similar data, to explain its nature, conditions and characteristics, and the most e-commerce transactions in which that data is used. The basis for the legal protection of that data was also listed, clarifying the stages of protection, the owner of the right to protection, the parties responsible for protection, and the means of protecting sensitive digital financial data represented in protection at the personal, technical and legal levels.

الإطار العام للدراسة:

أولاً: مشكلة البحث:

تعد الإشكالية الجوهرية في هذه الأطروحة هو اغفال المشرع المصري تعريف المقصود بالبيانات المالية الرقمية في قانون حماية البيانات المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ وعدم ذكر أنواع لها او معيار محدد يميزها عن غيرها، كذلك اغفلت اللائحة الاوروبية لحماية البيانات الشخصية (GDPR) تعريف تلك البيانات والتي تعد المرجعية التشريعية لقانون حماية البيانات المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وأيضاً فهناك إشكالية أخرى حيث انه من خلال تعرضنا لمفهوم البيانات المالية الرقمية الحساسة يتضح لنا أهمية الحماية التي يجب توفيرها لذلك النوع من البيانات التي وصفها المشرع بالبيانات الحساسة وعله استعمال ذلك المصطلح هو طبيعة الحماية المعززة التي يجب احاطة تلك البيانات بها، وذلك في ظل التوجه العام والمتزايد من قبل الأشخاص على الشراء والتسوق وابرار كافة المعاملات وبالأخص منها التجارية عبر الانترنت، مع عدم توفر الوعي التقنى الكافى لدى الشخص المعنى بالبيانات

المتعلق بأهمية وخطورة بياناته المالية المفصح عنها، ولكي يتم إبرام المعاملات التجارية عبر الشبكة العنكبوتية بكافة صورها سواء كان شراء من المتاجر الالكترونية او بيع سلع تجارية او إبرام عقود تجارية الكترونية وغيرها، فأن كل هذا يحتاج الى استخدام وسائل دفع التجارة الالكترونية والتي تحتاج بالطبع الى استعمال البيانات المالية الرقمية الحساسة، حيث تعد تلك البيانات من اخطر البيانات التي يفصح عنها صاحبها وتحتاج الى حمايه مشدده لما لها من اضرار على الذمة المالية لصاحبها اذا تم افشائها او اختراقها او استعمالها بشكل غير مشروع.

ومن هذا المنطلق كان اختيارنا لهذا الموضوع الهام بما يحمل في ثنائية من مشكلات ومخاطر تحتاج الى الاجتهاد الدائم في بحثها واقتراح حلول لها، فأياً ما كانت الأوراق البحثية المعنية بهذا الامر فلا بد من الاستمرار الدائم في تقديم المزيد لان عمليات الاحتيال والاختراق مستمرة ومتطورة تقريبا بشكل يومي في ظل خطورة عدم تطور الوعي التقني لدى الشخص المعنى بالبيانات ايضاً، حيث ان الإشكالية الحقيقية كما ذكرنا ليست في الإفصاح عن هذا النوع الحساس او الهام من البيانات وتوفير الحماية له فقط، وانما في محاولة التحديث والتطوير المستمر لنظم الحماية لتلك البيانات واحكامها سواء على المستوى التشريعي او المستوى التقني، حيث تفقد الحماية القانونية والتقنية اثرها وفعاليتها للبيانات المالية الرقمية الحساسة بكافه صورها في لحظه توقفها عن التطوير او التحديث وتصبح تلك الحماية بلا جدوى، وبالطبع سوف ينعكس ذلك بالسلب على كافة المعاملات الالكترونية ومنها المعاملات التجارية الالكترونية.

ثانياً: أهمية البحث وتساؤلاته:

تنبع أهمية ذلك البحث في محاولة الإجابة على عده تساؤلات هامة ومحدده

وهي:

- ما هو المقصود بالبيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية وطبيعتها وشروطها والفرق بينها وبين غيرها من البيانات؟

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتها- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رحاب محمود داخلي على

- ما هي أكثر معاملات التجارة الالكترونية المستخدم فيها البيانات المالية الرقمية الحساسة المشمولة بالحماية؟
- ما هو الأساس القانوني لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في تعاملات التجارة الالكترونية وصاحب الحق في الحماية ومراحل ووسائل تلك الحماية؟

ثالثا: اهداف البحث:

تتلخص اهداف ذلك البحث فيما يلي:

- توضيح المقصود بالبيانات المالية الرقمية الحساسة التي تستخدم في اغلب معاملات التجارة الالكترونية، وطبيعة وخصائص تلك البيانات وشروطها، وذلك في ظل القصور التشريعي للقانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ في هذا الشأن.
- توضيح الأساس القانوني لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة في التشريعات الوطنية، ومراحل تلك الحماية، وصاحب الحق فيها، والاطراف المكلفين بها، ووسائل تلك الحماية.

رابعا: منهج البحث:

اتبعت تلك الدراسة المنهج التحليلي لمعرفة المقصود بالبيانات المالية الرقمية الحساسة ووسائل الحماية المقررة لها، وذلك للوصول الى تأصيل النتائج والتوصيات التي سيتم التوصل لها بخاتمه ذلك البحث.

الكلمات الدالة: (التجارة الالكترونية- البيانات المالية الرقمية الحساسة- البيانات الشخصية- البيانات الشخصية الحساسة- وسائل الدفع الالكتروني).

المقدمة

لا شك ان الشخص المعنى بالبيانات هو الطرف الضعيف في تعاملات التجارة الالكترونية، وذلك يرجع لأمرين الأول، وهو عدم خبرته ووعيه الكافي بأجراء تلك التعاملات وخطورتها، الامر الثانى وهو بياناته المالية التي يضطر ان يفصح عنها^(١)، ومن هذا المنطلق كان لازماً على المشرع ان يوفر الحماية القانونية اللازمة لذلك الشخص والتي تتمثل في سن التشريعات القانونية، وحدث تلك التشريعات هو القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ والخاص بحماية البيانات الشخصية، وسوف نهتم في ذلك البحث بتسليط الضوء على نوع محدد من أنواع البيانات وهو البيانات المالية الرقمية الحساسة وقد يتم استخدام تلك البيانات في التعاملات المدنية او التجارية، ولكننا سوف نخصص بحثنا لدراسة البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في تعاملات التجارة الالكترونية^(٢)، ولإتمام معاملات التجارة الالكترونية لابد من استخدام وسائل الدفع الالكترونية التي لا يمكن استعمالها الا عن طريق استخدام البيانات المالية الرقمية الحساسة، لذلك سوف نتعرف أولاً على المقصود بتلك البيانات وخصائصها وشروطها و طبيعتها، ثم نتناول أساس الحماية القانونية للبيانات المالية الرقمية الحساسة وصاحب الحق في الحماية، ومراحل تلك الحماية ووسائلها، وذلك في ضوء قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم "١٥١" لسنة ٢٠٢٠.

وترتيباً على ما سبق يمكن ان نقسم خطة البحث الى ما يلى:

- المبحث الاول: الإطار المفهمى للبيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية.
- المبحث الثانى: الإطار القانوني لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة واسباس ومراحل ووسائل حمايتها.

(1) Graeff, Timothy R., and Susan Harmon. "Collecting and using personal data: consumers' awareness and concerns." Journal of consumer marketing 19.4 (2002): 302-318. p307.

(2) Amanda Reid, Noelle Wilson. Data Controllers as Data Fiduciaries: Theory, Definitions & Burdens of Proof. UNIVERSITY OF COLORADO. 2023.p177.

المبحث الأول

الإطار المفهمي للبيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية

تمهيد وتقسيم

نقصد بالاطار المفهمي للبيانات المالية الرقمية الحساسة، هو محاولة فهم ذلك النوع من البيانات من شتى جوانبه ومصادره، ولقد صمت المشرع المصري عن تعريف تلك البيانات لذلك سوف يطول بنا الحديث في ذلك الامر لتوضيحه توضيحا دقيقا، كذلك سوف نوضح طبيعة تلك البيانات ومعايير التميز بينها وبين غيرها من البيانات المشابهة، كذلك سوف نسرد شروط وخصائص البيانات المالية الرقمية الحساسة، كما ان البحث في ذلك الاطار يستوجب تحديد عام لمعاملات التجارة الالكترونية المستخدم فيها تلك البيانات والمشمولة بالحماية، وسوف نقسم ذلك المبحث الى المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** ماهية البيانات المالية الرقمية الحساسة والفرق بينها وبين غيرها من البيانات.
- **المطلب الثانى:** الفرق بين البيانات المالية الرقمية الحساسة وغيرها من البيانات المشابهة
- **المطلب الثالث:** طبيعة البيانات المالية الرقمية الحساسة وشروطها وخصائصها.
- **المطلب الرابع:** معاملات التجارة الالكترونية المستخدم فيها البيانات المالية الرقمية الحساسة المشمولة بالحماية.

المطلب الأول

ماهية البيانات المالية الرقمية الحساسة والفرق بينها وبين غيرها من

البيانات^(٣)

لم يرد تعريف تشريعي مخصص أو صريح بقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ للبيانات المالية الرقمية الحساسة- وهذه إشكالية أساسية من إشكاليات البحث كما ذكرنا-، وإنما ورد مصطلح "البيانات المالية" في تعدد أنواع البيانات الشخصية الحساسة الواردة بقانون حماية البيانات الشخصية المصري^(٤)، لذلك فإنه وفقا لذلك القانون تعد البيانات المالية نوعا من أنواع البيانات الشخصية الحساسة للأشخاص، وقد قسم المشرع البيانات في قانون حماية البيانات المصري بشكل عام الى قسمين: الأول وهو البيانات الشخصية، والثاني إضافة له كلمة واحدة وهي الحساسة ليصبح البيانات الشخصية الحساسة، ولكي نتعرف بدقه على مفهوم البيانات المالية الرقمية الحساسة ونستنبط التعريف المناسب لها، ومن ثم تحديد نطاق الحماية الخاص بتلك البيانات، يجب ان نتعرف على المقصود بالبيانات الشخصية أولا، حيث ان البيانات المالية هي في أساسها بيانات شخصية خاصة بالشخص الطبيعي، ثم نتعرف على المقصود بالبيانات الشخصية الحساسة والتي تندرج تحتها البيانات المالية الرقمية الحساسة وتعد نوعا من أنواعها.

أولا

المقصود بالبيانات الشخصية

عرف قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ البيانات الشخصية بأنها هي "أي بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد، أو يمكن

(٣) Finck, Michèle, and Frank Pallas. "They who must not be identified—distinguishing personal from non-personal data under the GDPR." International Data Privacy Law 10.1 (2020): 11-36.

(٤) مادة (١) الفصل الأول "التعريفات" من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ المنشور بالجريدة الرسمية- العدد ٢٨ مكرر (هـ)- في ١٥ يوليه سنة ٢٠٢٠.

تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بين هذه البيانات وأي بيانات أخرى كالاسم، أو الصوت، أو الصورة، أو رقم تعريف، أو محدد للهوية عبر الإنترنت، أو أي بيانات تحدد الهوية النفسية، أو الصحية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية^(٥)، وقد تأثر المشرع المصري بشكل كبير ومباشر عند وضع قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ باللائحة العامة الأوروبية لحماية البيانات (GDPR)^(٦)، وتعد هذه اللائحة من أكثر القوانين شهرة في مجال حماية البيانات على المستوى الدولي^(٧)، وقد عرفت تلك اللائحة البيانات الشخصية بذات التعريف الوارد بقانون حماية البيانات المصري^(٨)، كما عرفت الاتفاقية الأوروبية

^(٥) مادة (١) الفصل الأول "التعريفات" من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(٦) النظام (اللائحة) الأوروبي العام لحماية البيانات "General Data Protection Regulation اختصار (GDPR) تم اعتماد هذا النظام في الرابع عشر من أبريل لعام ٢٠١٦ واصبح ساري التنفيذ في مايو عام ٢٠١٨، وقد الغت تلك اللائحة قانون حماية البيانات الأوروبي الصادر عام ١٩٥٥ وحلت محله في التطبيق، وهو نظام في قانون الاتحاد الأوروبي يختص بحماية البيانات والخصوصية لجميع الأفراد داخل الاتحاد الأوروبي ويتعلق أيضا بتصدير البيانات الشخصية خارج الاتحاد الأوروبي، ويهدف نظام «جي دي بي آر» في المقام الأول لإعطاء المواطنين والمقيمين قدرة على التحكم والسيطرة بالبيانات الشخصية وتبسيط بيئة التنظيمات والقوانين للمشاريع التجارية الدولية من خلال توحيد التنظيم داخل الاتحاد الأوروبي في ذلك الإطار.

^(٧) Amanda Reid, Noelle Wilson.Op Cit. p178.

^(٨) المادة (١) من الفصل الأول من اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (٢٠١٦/٦٧٨) (GDPR):

:personal data' means any information relating to an identified or identifiable natural person ('data subject'); an identifiable natural person is one who can be identified, directly or indirectly, in particular by reference to an identifier such as a name, an identification number, location data, an online identifier or to one or more factors specific to the physical, physiological, genetic, mental, economic, cultural or social identity of that natural person.

رقم (١٠٨) لسنة ١٩٨١ الخاصة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي البيانات الشخصية بأنها "هي أي بيانات ذات طابع شخصي"^(٩)، كذلك فقد عرف قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ البيانات الشخصية بأنها "أي بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده، بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بينها وبين البيانات الأخرى"^(١٠).

ومن ثم فإن البيانات الشخصية هي أي بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديد هويته بشكل مباشر أو غير مباشر وتخضع للحماية القانونية^(١١)، ولا بد أن تكون تلك البيانات متعلق بشخص طبيعي محدد وليس اعتباري^(١٢)، كذلك فإن البيانات الشخصية تنسب إلى الشخص المعنى بها بحيث يتمكن الحائز أو المتحكم أو المعالج لتلك البيانات من معرفة هوية الشخص من خلال تلك البيانات بشكل مباشر، وإذا لم تكن تلك البيانات الشخصية كافية لتحديد هوية صاحبها، فيمكن للحائز أو المتحكم أو المعالج أن يتعرف على الشخص المعنى بتلك البيانات من خلال الربط بين تلك البيانات وبيانات أخرى لذات الشخص، كاسم الشخص أو صوته أو صورته أو أي بيانات تدل عليه وهنا يكون تحديد الشخص المعنى بالبيانات بشكل غير مباشر^(١٣)، وبالتالي فيمكن أن نعرف البيانات الشخصية بأنها

^(٩) المادة (٢) تعريفات من الفصل الأول من الاتفاقية الأوروبية رقم (١٠٨) الخاصة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، الموقعة في ستراسبورغ ٢٨ يناير ١٩٨١.

^(١٠) مادة (١) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

^(١١) Graeff, Timothy R, and Susan Harmon.op cit. p309.

^(١٢) د. سامح عبد الواحد التهامي، ضوابط معالجة البيانات الشخصية "دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الكويتي، بحث منشور بمجلة القانون الكويتية العالمية السنة الثالثة، العدد التاسع، ٢٠١٥، ص ٤٠٠.

^(١٣) د. محمد سامي عبد الصادق، شبكات التواصل الاجتماعي ومخاطر انتهاك الحق في الخصوصية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص ٣٤.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتها- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رهاب محمود داخلي على

هي اى بيانات شخصية عادية تحدد هوية الشخص أيا ما كانت سواء كانت تلك البيانات كافية بذاتها او عن طريق الجمع بينها وبين أي بيانات أخرى أيا كان مصدرها او شكلها^(١٤).

ثانيا

المقصود بالبيانات الشخصية "الحساسة" ومزايا اعتبار البيانات المالية الرقمية بيانات حساسة^(١٥)

وفقا لقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ فأن البيانات الشخصية الحساسة "هي تلك البيانات التي تفصح عن الصحة النفسية أو العقلية أو البدنية أو الجينية، أو بيانات القياسات الحيوية "البومترية" أو البيانات المالية أو المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية أو الحالة الأمنية....."

ووفقا لتلك المادة فأن المشرع عدد بعض أنواع البيانات واعتبر تلك البيانات بيانات حساسة، وبالطبع فقد ورد تعدد البيانات المالية كنوع من أنواع البيانات الشخصية الحساسة، ومن ثم فأن البيانات المالية الرقمية هي بيانات شخصية حساسة بنص القانون، ونلاحظ ان المشرع لم يعرف المقصود من وراء نعت بعض البيانات بالبيانات الحساسة، فلم تذكر تلك المادة الا تعدد لأنواع البيانات الشخصية الحساسة ولكنها لم تحدد بدقة سبب اعتبار تلك البيانات حساسة والهدف من ذلك،

^(١٤) وقد ذهبت الى ذات المعنى المادة (١) من القانون القطري رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية. وكذلك المادة (٢) من قانون حماية البيانات الشخصية الأردني رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣. وأيضا المادة (١/٢) الخاصة بتعريف البيانات الشخصية من دليل قانون حماية البيانات الأوروبي النسخة ٢٠١٨ ص ٦٠. والمادة (٤/١) الفصل الأول من نظام حماية البيانات الشخصية السعودي لسنة ١٤٤٣، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٩ هـ.

^(١٥) المادة (٦) من الاتفاقية الأوروبية رقم (١٠٨) الخاصة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، وقد أطلقت تلك الاتفاقية على مصطلح البيانات الشخصية الحساسة مصطلح "أصناف خاصة من المعطيات"، كذلك قد أطلقت اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات عليها مصطلح "فئات خاصة من البيانات الشخصية".

كذلك لم تضع شروط محدده او معيار على اساسه يتم التميز بين البيانات الشخصية العادية والبيانات الحساسة، وترك المشرع الإجابة على كل تلك التساؤلات لاجتهاد وراء الفقه القانوني، لذلك فسوف نحاول معرفه المقصود بمصطلح "البيانات الشخصية الحساسة" حتى يسهل علينا معرفة ماهية البيانات المالية الرقمية الحساسة، لأنها كما ذكرنا نوع او جزء منها وما ينطبق على الكل سوف ينطبق على الجزء.

ويمكننا القول ان البيانات الشخصية الحساسة بشكل عام للشخص هي البيانات التي تتعلق بمعلومات شخصية على درجة عالية من الأهمية والدقة والحساسية فيما تحتويه بحيث تميز وتحدد شخص بعينه بشكل مباشر او غير مباشر، كذلك فأن البيانات تكون بيانات شخصية حساسة اذا كان افشائها او سوء استخدامها يلحق ضررا بالشخص المعنى بها^(١٦)، وقد عرفت اللائحة الاوربية العامة لحماية البيانات (GdPR ٢٠١٦/٦٧٨) البيانات الحساسة او كما ورد تسميتها في تلك اللائحة (فئات خاصة من البيانات الشخصية) بأنها "هي البيانات التي بطبيعتها قد تشكل خطرا على أصحابها عند معالجتها وتتطلب حماية معززة وهذه البيانات تخضع لمبدأ الحظر كما ان هناك عدد محدود من الشروط التي تكون وفقا لها هذه المعالجة قانونية"^(١٧)، ومن ثم فأن البيانات الحساسة تعتبر كذلك اذا كان افشائها يترتب عليه

^(١٦) وهذا ما نصت عليه المادة (٢) قانون حماية البيانات الشخصية الأردني رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣، حيث نصت على ان البيانات الشخصية الحساسة هي "أي بيانات او معلومات تتعلق بشخص طبيعي تدل بصورة مباشرة او غير مباشرة على..... وأي معلومات او بيانات يقرر المجلس اعتبارها حساسة إذا كان افشائها او سوء استخدامها يلحق ضررا بالشخص المعنى بها".

^(١٧) المادة (٦) من الاتفاقية الاوربية رقم (١٠٨) الخاصة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، والمادة (٩) من الفصل الثاني من اللائحة الاوربية العامة لحماية البيانات (GdPR ٢٠١٦/٦٧٨). والجدير بالذكر ان البعض قد ذهب الى ان اللائحة الاوربية العامة لحماية البيانات لم تعرف مسمى البيانات الحساسة وتركت تحديد ذلك الامر للتشريعات الوطنية لدول الاتحاد الأوربي، ولكننا نختلف مع هذا القول فاذا لم تذكر اللائحة الاوربية لفظ البيانات الحساسة صراحة فأنها ذكرت مصطلح بديل له وهو مصطلح (فئات خاصة من البيانات الشخصية)، حيث تعد البيانات الحساسة بيانات من نوع خاص تحتاج الى حماية معززة وهو ما نصت عليه الاتفاقية الاوربية صراحة، راجع في ذلك الدراسة النقدية

الحاق ضرر بصاحبها او خطر يقع عليه وتحتاج الى حماية معززة أي تحتاج الى درجة عالية من الحماية او مزيد من اقصى درجات الحماية لان افشائها قد يشكل خطورة على أصحابها، ومن ثم فإن جميع البيانات التي عددها المشرع عند تعريف البيانات الشخصية الحساسة ومن ضمنها بالطبع البيانات المالية هي بيانات تخضع لحماية إضافية معززة اكثر من البيانات الشخصية العادية^(١٨).

• المعيار المحدد لمصطلح "البيان الحساس":

لكي نفصل ونميز البيانات العادية عن البيانات الحساسة لابد ان نتبنى معيار محدد يتم على أساس التميز بينهم، ويمكننا ان نحدد اطار ذلك المعيار وفقا للشروط الاتية:

- ان يكون ذلك البيان على درجه عالية من الأهمية بالنسبة لصاحبه.
 - ان يترتب على افشائه ذلك البيان او اختراقه او معالجته بشكل غير قانوني إلحاق ضرر او وقوع خطر على صاحبه.
- وقد ذهب البعض الى اعتبار البيان المالي بيان حساس اذا نتج عن إفشائه مخاطر كبيره لصاحبه بحيث تصبح مخاوف افشائه اكثر من فوائد استخدامه^(١٩)، ومن ثم فإن بتطبيق ذلك المعيار على البيانات المالية الرقمية، فإن أي بيان مالي خاص بشخص طبيعي على درجة من الأهمية ويترتب على افشائه وقوع ضرر او خطر على صاحبه يعد بيان مالي رقمي حساس، ونلاحظ ان البيان المالي الرقمي الحساس يعد كذلك في صورته الخام وقبل معالجته وتحويله الى معلومات، أي ان صفة البيان المالي الرقمي الحساس تلحق بالبيان اولا ثم المعلومات ثانيا، ومن ثم

لقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ المستخلصة من توصيات ورشة العمل المنعقدة بالجامعة البريطانية في مصر الاثنين الموافق ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠، المحور الأول، ص ٣٤.

(18) Lupton, Deborah. "How do data come to matter? Living and becoming with personal data." Big Data & Society (2018). P 69.

(19) Belen-Saglam, Rahime, Jason RC Nurse, and Duncan Hodges. "An investigation into the sensitivity of personal information and implications for disclosure: A UK perspective." Frontiers in Computer Science 4 (2022). p 4.

فأن الحماية القانونية تثبت للبيانات المالية الحساسة والمعلومات المترتبة عليها أو المنبثقة منها بطريق المعالجة التقنية أيضا، والجدير بالذكر ان اللائحة الاوربية العامة لحماية البيانات (٢٠١٦/٦٧٨) (GDPR) لم تحدد أيضا معيار او مفهوم مصطلح للبيان الحساس وتركت امر تحديد ذلك للتشريعات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي.

• مزايا اعتبار البيانات المالية الرقمية بيانات حساسة:

١. ان البيانات المالية الرقمية تعد بيانات شخصية حساسة بنص القانون.
٢. توفير درجة اعلى من الحماية للشخص المعنى بالبيانات.
٣. الاستفادة من تشديد العقوبة المقرر للبيانات الحساسة فيما يتعلق بأي انتهاك يقع على البيانات المالية الرقمية الحساسة^(٢٠).
٤. التزام مسؤول حماية البيانات بتوفير الحماية اللازمة وبذات الإجراءات المقرر للبيانات الحساسة للبيانات المالية الرقمية الحساسة^(٢١).
٥. زيادة الثقة والائتمان في معاملات التجارة الالكترونية، حيث ان حركة التجارة الالكترونية قائمة على استخدام البيانات المالية الرقمية الحساسة في كافة جوانبها، فاذا ما اطمأن الشخص المعنى بالبيانات على سرية بياناته وحمايتها فسوف يقدم أكثر على استخدام التعاملات التجارية الالكترونية خاصة وان مزاياها متعددة^(٢٢).
٦. تمهيد البيئة التشريعية المصرية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها على الاستثمار في مصر حيث ان المستثمر سوف يتمتع بحماية معززة على بياناته المالية الحساسة والتي تعد من اهم عوامل نجاح استثماره خاصة بعد صدور القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بحماية البيانات الشخصية.

^(٢٠) مادة (٤١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(٢١) مادة (١٣) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(٢٢) د. طارق محمد خليل الاعرج، العوامل المؤثرة في اختيار نوع الخدمات والنوافذ التي تقدمها البنوك الالكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠١٣، ص ٢٤.

ثالثا

المقصود بالبيانات المالية الرقمية الحساسة

كما ذكرنا فلم يعرف المشرع المصري المقصود بالبيانات المالية الرقمية الحساسة بشكل صريح، كذلك فلم يرد تعريف مباشر لها أيضا في اللائحة الاوروبية العامة لحماية البيانات (GdPR ٢٠١٦/٦٧٨) على غرار تعريف تلك اللائحة لبعض أنواع البيانات، كما ان الاتفاقية الاوروبية رقم (١٠٨) لسنة ١٩٨١ والخاصة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي لم تذكر مصطلح البيانات المالية او تعرفه، كذلك فأن اغلب التشريعات العربية الخاصة بحماية البيانات لم تعرف المقصود بالبيانات المالية الرقمية الحساسة، ولذلك فأن مرجعيتنا في تعريف البيانات المالية الرقمية الحساسة ستكون مستشفاه من مفهومنا للبيانات الشخصية، والبيانات الشخصية الحساسة، حيث ان البيانات الشخصية المالية الرقمية الحساسة هي جزء لا يتجزأ ومرتبطة في مفهومها في الأساس بالبيانات الشخصية، وهي ايضا نوع من أنواع البيانات الشخصية الحساسة.

ولكى نتعرف بشكل أوضح على المقصود بالبيانات المالية الرقمية الحساسة، لابد ان نجزئ ذلك المصطلح بحيث نتعرف على المقصود بمصطلح "البيانات الرقمية"، ثم "المعلومات الرقمية"، ثم "المعرفة الرقمية" أيضا، - وكذلك لابد ان نتعرف على علاقة البيانات المالية الرقمية الحساسة بالبيانات البيومترية، وقد تعرفنا سابقا على المقصود بالبيان الحساس - وقد اضفنا كلمه الرقمية لتلك المصطلحات لان موضوع قانون حماية البيانات الشخصية المصري منصب على حماية نوع محدد من البيانات وهو البيانات الرقمية او الالكترونية، وسوف نوضح ذلك فيما يلي:

• المقصود بمصطلح "البيانات الرقمية":

لم يعرف قانون حماية البيانات المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ المقصود بمصطلح البيانات الرقمية بشكل منفرد، كذلك فلم تعرف اللائحة الاوروبية العامة لحماية البيانات (GdPR ٢٠١٦/٦٧٨) ذلك المصطلح، وقد عرف ذلك المصطلح قانون مكافحة تقنية المعلومات المصري ولكن مزج بينه وبين مصطلح المعلومات الالكترونية، ووفقا لذلك القانون فأن البيانات أو المعلومات الالكترونية هي " كل ما يمكن انشاءه او تخزينه او معالجته او تخليقه او نقله او مشاركته او نسخة بواسطة

تقنية المعلومات، كالأرقام أو الاكواد أو الشفرات أو الحروف أو الرموز أو الإشارات والصور والاصوات وما في حكمها^(٢٣).

وقد ورد تعريف لمصطلح البيانات بشكل صريح بالقانون الإماراتي لحماية البيانات الشخصية رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١ بالمادة (١) حيث نصت على ان البيانات هي "مجموعه منظمة او غير منظمة من المعطيات او الوقائع او المفاهيم او التعليمات او المشاهدات او القياسات تكون على شكل ارقام او حروف او كلمات او رموز او صور او فيديو هات او اشارات او أصوات او خرائط او أي شكل اخر، يتم تفسيرها او تبادلها او معالجتها عن طريق الافراد او الحواسيب وتشمل المعلومات". كذلك فقد عرفها البعض بأنها "مجموعه من الرموز او الحروف او الأرقام او غيرها في صورتها الخام"^(٢٤).

وإذا نظرنا الى تلك التعريفات جميعها نجد ان حقيقة مفهوم مصطلح البيانات الرقمية انه عبارة عن "مجموعه الحقائق الأولية عن الأشخاص في شكل ارقام او حروف او كلمات او رموز او صور او اكواد او شفرات وما في حكمها تتم معالجتها بشكل تقنى لتحويلها الى مجموعه من المعلومات الرقمية"^(٢٥).

• المقصود بمصطلح "المعلومات الرقمية":

أيضا لم يرد تعريف قانوني محدد لمصطلح المعلومات الرقمية، ويمكننا القول ان المعلومات الرقمية هي عبارة عن "مجموعه من البيانات يتم معالجتها بشكل تقنى للتوصل الى معلومات رقمية صحيحة عن الأشخاص"، وباختصار فالمعلومات هي عبارة عن الشكل المعالج للبيانات، بحيث تتحول البيانات الى معلومات ذات قيمة واهمية^(٢٦).

^(٢٣) مادة (١) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

^(٢٤) د. يحيى إبراهيم دهشان، الحماية الجنائية للبيانات في ظل التحول الرقمي، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ص ١٥٠٧.

^(٢٥) Bryant, Reginald, et al. "Evaluation of bias in sensitive personal information used to train financial models." 2019 IEEE Global Conference on Signal and Information Processing (GlobalSIP). IEEE, 2019. p 8.

^(٢٦) د. تامر محمد صالح، الحماية الجنائية للحق في المعلومات الرسمية، بحث منشور بالمعدي الثاني والتسعون، بمجلة الاقتصاد والقانون، ٢٠١٩، ص ٣٨.

• المقصود بمصطلح "المعرفة الرقمية":

المعرفة الرقمية هي مرحلة متقدمة من الوعي والفهم والإدراك الذي يؤدي بنا الى معرفة الشخص أو المكان أو الأحداث أو الأفكار المترتبة على الفهم الصحيح للمعلومات الناشئة عن البيانات المعالجة بشكل تقني^(٢٧)، ويعتبر المتحكم والمعالج هم اكثر اشخاص تتجمع لديهم المعرفة الرقمية عن طريق المعالجة^(٢٨).

• المقصود بمصطلح "البيانات البيومترية" وعلاقته بمفهوم البيانات المالية

الرقمية الحساسة:

لقد ذكر قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ البيانات البيومترية او بيانات القياسات الحيوية كنوع من أنواع البيانات الشخصية الحساسة، ولكنه كما ذكرنا سابقا لم يعرف أنواع البيانات بشكل عام وبالتالي لا يوجد تعريف في ذلك القانون للبيانات البيومترية، كذلك لا يوجد تعريف لذلك النوع من البيانات بأغلب التشريعات العربية الخاصة بحماية البيانات الشخصية على الرغم من اعتبار تلك البيانات من أنواع البيانات الحساسة في اغلب تلك التشريعات، ولقد أوردت اللائحة الاوربية العامة لحماية البيانات (٢٠١٦/٦٧٨) (GDPR) تعريف للبيانات البيومترية بشكل غير مباشر، حيث نصت على ان هناك فئات خاصة من البيانات الشخصية ومن ضمن تلك الفئات الخاصة "البيانات البيومترية التي تحدد هوية الشخص او تؤدي الى التحقق منها"^(٢٩)، وقد نصت أيضا على إن "التحقق من الهوية إجراء يمكن الشخص من أن يثبت أنه يمثل هوية معينة أو أنه مرخص له القيام بأشياء معينة، مثل الدخول إلى منطقة أمنية أو سحب النقود من الحساب البنكي، ويمكن

(٢٧) د. يحيى إبراهيم دهشان، الحماية الجنائية لبيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية- دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، سنة ٢٠٢٠، ص ١٨.

(28) Lupton, Deborah. "Personal data practices in the age of lively data." Digital sociologies 2016.p 4.

(٢٩) مادة (٢/١/٢) من دليل قانون حماية البيانات الأوروبي النسخة ٢٠١٨ ص ٦٧، والمادة (٦) من الاتفاقية الاوربية رقم (١٠٨) الخاصة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي.

القيام بالتحقق من الهوية من خلال مقارنة البيانات البيومترية، مثل الصورة وبصمات الأصابع ببيانات الشخص الذي يقدم نفسه على سبيل المثال^(٣٠).

ومن ثم فإن البيانات البيومترية هي البيانات البيولوجية التي تتعلق بخصائص وصفات الشخص السلوكية او الجسدية المميزة له دون غيره، حيث يتم وفقا لتلك البيانات التعرف الآلي او التقنى على الأشخاص وتميزهم بشكل عالى الدقة بشكلين، الأول وهو البيانات او الخصائص السلوكية التي تميز كل شخص عن الآخر مثل الطريقة التي يكتب بها او يمشي بها مثلا، والشكل الثانى وهو عن طريق بيانات بعض الصفات الجسدية التي تسمى القياسات الحيوية للأشخاص مثل " بصمات الأصابع، ومسح قزحية العين، وصور الوجه، وطبقة الصوت"، وبالطبع فإن بيانات القياسات الحيوية تصلح ان تكون بيانات مالية رقمية حساسة، حيث يمكن للشخص بدل من ان يستعمل البيانات المالية الرقمية العادية مثل الحروف او الرموز او الأرقام ان يستعمل بصمه أصابعه او صورة وجهه في اجراء تعاملاته البنكية على سبيل المثال، فبدلا من ان يدخل الرقم السرى لحسابه الرقوى او كلمة المرور المكون من ارقام او رموز مثلا يمكن له ان يستخدم بصمة أصابعه، وكذلك يمكن ان يفتح الشخص خزينة البنك الخاصة به عن طريق مطابقه صورة الوجه او طبقة الصوت الخاصة به بدلا أيضا من استعمال كلمات المرور التقليدية، ونرى من جانبنا ان القياسات الحيوية وهى نوع من انواع البيانات البيومترية سوف تحتل مكانه كبيرة جدا في إتمام معاملات التجارة الالكترونية مستقبلا، فهى الجيل الاحداث من البيانات المالية الرقمية الحساسة وهى مستخدمة بالفعل خاصة في قطاع البنوك، وذلك يرجع الى سهولة وسرعة استخدامها كما انها تعد بيانات على درجة عالية من الموثوقية، حيث يصعب تزيفها او تقليدها بسهولة^(٣١)، ونلاحظ ان البيانات الخاصة ببعض أنواع القياسات الحيوية فقط وليس كل البيانات البيومترية هي التي يجوز استخدامها

(٣٠) مادة (١/٢) من دليل قانون حماية البيانات الأوروبي النسخة ٢٠١٨ ص ٦٧.

(٣١) Choi, Jay Pil, Doh-Shin Jeon, and Byung-Cheol Kim. "Privacy and personal data collection with information externalities." Journal of Public Economics 173 (2019): 113-124. p116.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتهـاـ ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رهاب محمود داخلي على

كبيانات مالية رقمية حساسة، حيث يعد الحمض النووي للإنسان مثلاً من ضمن بيانات القياسات الحيوية ولكنه لا يمكن استخدامه كبيان مالى رقمى حساس، وغنى عن البيان ان تلك البيانات سوف تخضع لذات الحماية المعززة للبيانات المالية الرقمية لأنها في الأساس نوع من أنواع البيانات الشخصية الحساسة.

وترتيباً على ما سبق اصبح بإمكاننا ان نعرف المقصود بالبيانات الشخصية المالية الرقمية الحساسة حيث انها "هي عبارة عن أي بيانات مباشرة او غير مباشرة للشخص الطبيعي مثل الأرقام او الحروف أو الأكواد او الشفرات او الرموز أو بعض بيانات القياسات الحيوية وما في حكمها، ويتم معالجتها بشكل تقنى وتحويلها الى معلومات تؤدي بنا الى معرفه الهوية المالية لصاحبها - مثل بيانات جميع الالتزامات والحقوق المالية والمعاملات البنكية وبطاقات الدفع والمعلومات الائتمانية- وهى بيانات تحتاج الى حماية معززة لما يترتب علي افشائها من اضرار تلحق بالشخص المعنى بها ولذلك فهي نوع من أنواع البيانات الشخصية الحساسة".

ويحسب للمشرع المصري دون غيره انه أدرج البيانات المالية ضمن البيانات الشخصية الحساسة لما لهذه البيانات من أهمية^(٣٢)، حيث تميز قانون حماية البيانات المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ في ذلك الامر عن اللائحة الاوربية العامة لحماية البيانات (GdPR ٢٠١٦/٦٧٨)، والتي لم تعتبر البيانات المالية بشكل مباشر من ضمن البيانات الحساسة^(٣٣)، وكذلك الامر أيضا في الاتفاقية الاوربية رقم (١٠٨)

^(٣٢) والجدير بالملاحظة ان اغلب التشريعات التي تنظم حماية البيانات الشخصية في كثير من الدول لم تدرج مصطلح "البيانات المالية" ضمن البيانات الحساسة مثل القانون القطرى رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية، وقانون حماية البيانات الشخصية الاماراتى رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١، وأيضا القانون العماني والقانون السعودى لسنة ١٤٤٣، بعكس قانون حماية البيانات الشخصية الأردني رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣ المادة (٢) منه والتي نصت بشكل صريح مثل القانون المصري على ادراج البيانات المالية ضمن البيانات الحساسة.

⁽³³⁾ Pearce, Graham, and Nicholas Platten."Achieving personal data protection in the European Union." JCMS: Journal of Common Market Studies 36.4 (1998): 529-547. p533.

الخاصة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي^(٣٤)، حيث تعد البيانات المالية الرقمية من أكثر البيانات أهمية وخطورة أيضا سواء على صاحبها أو على مستوى الثقة والائتمان في مجال التعاملات الالكترونية وخاصة التجارية منها^(٣٥).

• **أوجه القصور التشريعي في تحديد ماهية البيانات المالية الرقمية الحساسة.**

١. **التعريفات ينقصها الوضوح والدقة:** حيث يأخذ على المشرع المصري ان التعريفات الخاصة بنوعا البيانات في مجملها ينقصها الوضوح والدقة في ماهيتها، حيث اهتم المشرع بذكر وتعداد أنواع البيانات أكثر من تعريف مفهوم البيانات ذاتها، وكان على المشرع ان يوضح بدقه مفهوم البيانات الشخصية والبيانات الشخصية الحساسة ثم يوضح أنواعها ويعرفها على غرار اللائحة الاوربية العامة لحماية البيانات (GdPR ٢٠١٦/٦٧٨)^(٣٦)، وبالطبع فأن ذلك لم يؤدي الى تحديد مفهوم البيانات المالية الرقمية بشكل واضح وصريح ومحدد لعدم وضوح الأصل.

٢. **عدم إحالة القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ امر تعريف البيانات المالية الرقمية الحساسة الى اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون،** كذلك فاذا نظرنا بشكل عام في قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ الى نص تعريف البيانات الحساسة التي تتدرج تحتها البيانات المالية الرقمية، فلن نجدها سوى تعداد لأنواع تلك البيانات دون تعريف لها كما ذكرنا سالفًا، وكان يجب على المشرع لسد ذلك القصور الذي جاء في القانون ان يحيل بشكل صريح او حتى ضمنى امر وضع تعريف محدد للبيانات المالية الرقمية الى اللائحة التنفيذية لقانون حماية

^(٣٤) مادة (٥/٩) من دليل قانون حماية البيانات الأوربي النسخة ٢٠١٨ ص ٢١٥.

^(٣٥) Yasunori, Fukuta, et al. "Personal data sensitivity in Japan: An exploratory study." The ORBIT Journal 1.2 (2017): 1-13. p32.

^(٣٦) وقد اتبع المنظم السعودي ذات النهج في تعريف البيانات الشخصية الحساسة على غرار اللائحة الاوربية العامة لحماية البيانات (GdPR ٢٠١٦/٦٧٨)، وذلك في المادة (١٥،١٤،١٣،١٢،١١/١) من الفصل الأول من نظام حماية البيانات الشخصية السعودي لسنة ١٤٤٣، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٢/٩/١٤٤٣هـ.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتها- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رهاب محمود داخلي على

البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠^(٣٧)، وقد يري البعض ان المشرع اغفل تعريف البيانات المالية عن قصد لأنه استبعد بيانات البنك المركزى من نطاق تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية المصري، وهى بيانات تنصب بالطبع في جوهرها على البيانات المالية، ولكن ذلك لا يعد مبرر مقبول لعدم وضع تعريف محدد للبيانات المالية حيث ان مصطلح البيانات المالية أوسع نطاقاً من ان يتم قصرة على البيانات المالية المستخدمة في قطاع البنوك فقد، ومن ثم نرى انه لابد من سد ذلك النقص التشريعى بوضع تعريف للبيانات المالية سواء كان بتعديل قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، او بإحالة امر تعريف البيانات المالية الى اللائحة التنفيذية المنتظر صدورها لذلك القانون^(٣٨).

المطلب الثانى

الفرق بين البيانات المالية الرقمية الحساسة وغيرها من البيانات المشابهة

هناك بعض البيانات الأخرى التي قد تتشابه في طبيعتها مع البيانات المالية الرقمية الحساسة، ولكنها تختلف عنها وحتى نزيل اللبس فيما يتعلق بذلك فسوف نوضح أوجه الاختلاف بين البيانات المالية الرقمية الحساسة وبين غيرها من بعض البيانات مثل البيانات الشخصية والبيانات الائتمانية والبيانات الاقتصادية وذلك فيما يلى:

أولاً: الفرق بين البيانات المالية الرقمية الحساسة والبيانات الشخصية:

لقد سبق لنا تعريف كلا النوعين من البيانات، ولذلك سيكون من اليسير معرفة الفرق بينهم:

^(٣٧) والجدير بالذكر ان اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ والخاص بحماية البيانات الشخصية المصري لم تصدر بعد وذلك يجعل هناك تعطيل لبعض الجوانب العملية في تنفيذ ذلك القانون.

^(٣٨) الدراسة النقدية لقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ المستخلصة من توصيات ورشة العمل المنعقدة بالجامعة البريطانية في مصر الاثنين الموافق ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠، المحور الأول، ص ٣٥.

- البيانات الشخصية هي البيانات العادية للشخص الطبيعي وقد تكون كما ذكرنا اسم الشخص او عنوانه او رقم هويته وهكذا، اما البيانات المالية الرقمية هي بيانات يغلب عليها في نوعها ان تكون ارقام او حروف او رموز.
- البيانات الشخصية تنصب على كافة البيانات الشخصية للشخص ام البيانات المالية الرقمية فهي منصبة على الجانب المالي للشخص بشكل كبير.
- البيانات المالية الرقمية تخضع لحماية معززة وأكثر دقة من البيانات الشخصية.
- البيانات المالية الرقمية هي نوع من أنواع البيانات الحساسة بعكس البيانات الشخصية والتي تعد بيانات عادية.

ثانياً: الفرق بين البيانات المالية الرقمية الحساسة والبيانات

الائتمانية^(٣٩):

هناك بعض القوانين الخاصة بحماية البيانات الشخصية ذكرت مصطلح البيانات الائتمانية بشكل صريح مثل التشريع الإماراتي والنظام السعودي، ولم تذكر مصطلح البيانات المالية كما ورد ذكره في التشريع المصري، ولذلك لابد ان نتعرف على المقصود بالبيانات الائتمانية، وهل هناك فرق بينها وبين البيانات المالية الرقمية الحساسة، حتى لا يحدث لبس بين كلاهما.

لم يذكر المشرع المصري مصطلح البيانات الائتمانية في القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وبالتالي لا يوجد لذلك المصطلح تعريف في القانون سالف الذكر، ولكن المنظم السعودي ذكر ذلك النوع من البيانات بشكل صريح في نظام حماية البيانات الشخصية السعودي وقد عرف البيانات الائتمانية بأنها "هي كل بيان شخصي يتعلق بطلب الفرد الحصول على تمويل، أو حصوله عليه، سواء لغرض شخصي أو عائلي، من جهة تمارس التمويل، بما في ذلك أي بيان يتعلق بقدرته على الحصول على ائتمان أو بقدرته على الوفاء به أو بتاريخه الائتماني"^(٤٠).

(39) Yin, Shanghong. "Whether Personal Credit Information Is Sensitive Personal Information?" Tsinghua China L. Rev. 15 (2022).

(٤٠) المادة (١٥/١) الفصل الأول من نظام حماية البيانات الشخصية السعودي لسنة ١٤٤٣هـ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٩/م) وتاريخ ٢/٩/١٤٤٣هـ.

ونلاحظ على تعريف المنظم السعودي للبيانات الائتمانية انها عبارة عن بيانات عن حالة الشخص الائتمانية ووضعه المالي من ناحية واحدة وهي مدى حصوله على تمويل او لا، بعكس مفهوم البيانات المالية الذي يعد أوسع نطاقاً من ذلك حيث انه يشمل جميع معاملات الشخص المالية وليس ما يتعلق بحالته الائتمانية فقط، فالبيانات الائتمانية هي جزء من البيانات المالية^(٤١).

كذلك فقد عرف قانون المعلومات الائتمانية الإماراتي المعلومات الائتمانية كما ورد ذكر المصطلح بذلك القانون بأنها هي "البيانات المالية الخاصة بالشخص والتزاماته المالية والدفعات الحالية والسابقة وحقوقه المالية بما في ذلك ايراداته وأصوله المنقولة وغير المنقولة وأي معاملات بنكية وبيانات ومعلومات ضرورية أخرى ذات صلة بالمعلومات الائتمانية، والتي توضح الاهلية والقدرة الائتمانية له، ويقدمها مزود المعلومات ويتم بناء عليها اعداد السجل الائتماني"^(٤٢).

ونلاحظ ان المشرع الإماراتي هنا خلط بين المعلومات الائتمانية والبيانات المالية، فكما ذكرنا فإن مصطلح البيانات المالية اعم واشمل من مصطلح البيانات الائتمانية وكان عليه ان يستعمل مصطلح البيانات المالية بدل من مصطلح المعلومات الائتمانية خاصة وان التعريف بداء بكلمة البيانات المالية، ولكن يحسب له انه قد عرف البيانات المالية بشكل مفصل.

ونستطيع مما سبق ان نستنتج أوجه الفرق بين البيانات المالية والبيانات الائتمانية فيما يلي:

- ان البيانات الائتمانية ما هي الا جزء من البيانات المالية، لأنها هي عبارة عن المعلومات التي تخص الجانب التمويلي للشخص فقد^(٤٣).
- ان البيانات المالية اعم واشمل من البيانات الائتمانية لأنه تستغرقها وتستغرق كافة أوجه النشاط المالي للأشخاص^(٤٤).

⁽⁴¹⁾ Belen-Saglam, Rahime, Jason RC Nurse, and Duncan Hodges. Op cit. p8.

^(٤٢) المادة (١) من القانون الاتحادي الإماراتي رقم (٦) ٢٠١٠ بشأن المعلومات الائتمانية المعدل بموجب مرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢٠.

⁽⁴³⁾ Choi, Jay Pil, Doh-Shin Jeon, and Byung-Cheol Kim. Op cit.p117.

- ان المشرع المصري يحسب له انه أضفى الحماية القانونية على جميع البيانات المالية للأشخاص بشكل عام ومن ضمنها البيانات الانتمانية واعتبرها بيانات حساسة.

ثالثا: الفرق بين البيانات المالية الرقمية الحساسة والبيانات الاقتصادية:

ويلاحظ ان المشرع ذكر نوع اخر من البيانات القريبة من البيانات المالية الرقمية وهى البيانات الاقتصادية عند تعريف البيانات الشخصية، وأيضاً لم يوضح ماهية تلك البيانات كما فعل مع البيانات المالية، ويجب عدم الخلط بين البيانات المالية الرقمية والبيانات الاقتصادية، حيث ان البيانات الاقتصادية بشكل عام هي البيانات المتعلقة برأس المال وكيفية الاستثمار الأمثل له، اما البيانات المالية فهي بشكل عام كل ما يتعلق بالأرقام الواقعية والنقود، ونرى انه كان يجب على المشرع ان يذكر البيانات الاقتصادية في نطاق تعريف البيانات الشخصية الحساسة على غرار البيانات المالية، وذلك لأمرين، الأول ان البيانات الاقتصادية بيانات هامة وتحتاج الى ذات الحماية التي تحتاج لها البيانات الحساسة، ثانيا عدم اختلاط الامر على البعض بين البيانات المالية والاقتصادية فقد يعتقد البعض ان كلاهما واحد، وذلك على العكس حيث ان كلاهما يتقارب من بعضهما ويكمل الآخر الا انه يوجد بعض الفروق بينهم.

المطلب الثالث

طبيعة البيانات المالية الرقمية الحساسة وشروطها وخصائصها

أولا

طبيعة البيانات المالية الرقمية الحساسة

في ضوء حديثنا فيما سبق عن تعريف البيانات المالية الرقمية الحساسة، فأن البيان المالى الرقمية الحساس له طبيعة خاصة مزدوجة "طبيعة شكلية مادية-

(44) Huang, Hanxun, et al. "Unlearnable examples: Making personal data unexploitable." arXiv preprint arXiv:2101.04898 (2021). p 11.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتهـا- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رهاب محمود داخلي على

وطبيعة موضوعية^(٤٥)، حيث ان البيان المالي الرقمي الحساس لابد ان يأتي في شكل مادي محدد، كذلك فلا بد ان يكون موضوع البيان محدد بموضوع معين، وسوف نوضح ذلك فيما يلي:

• الطبيعة الشكلية المادية للبيانات المالية الرقمية الحساسة:

حيث ان البيان المالي الرقمي الحساس لابد ان يأتي بشكل وصيغة مادية محدده، حيث يجب ان يأتي على سبيل المثال على هيئة "الأرقام، او الحروف، او الرموز، او الشفرات، او الاكواد، او كلمات، او بصمات الأصابع، او صورة الوجه، او طبقة الصوت، او مسح قزحية العين....." وبالطبع ما يستجد من اشكال للصورة المادية للبيانات المالية الرقمية الحساسة.

• الطبيعة الموضوعية للبيانات المالية الرقمية الحساسة:

كذلك فأن البيان المالي الرقمي الحساس لابد ان يشتمل موضوعه على معلومات محدده، وبالطبع لابد ان يكون موضوع البيان المالي موضوعات مالية خاصة بالشخص الطبيعي، مثل بيانات عن "حقوقه المالية، او التزاماته المالية، او تعاملاته المصرفية، او وضعة الائتماني.....". وبالطبع فلكي يكتمل البيان المالي الرقمي الحساس في شكل النهائي ويخضع للحماية القانونية لابد ان يأتي من حيث الشكل والموضوع على غرار ما ذكرنا.

ثانيا

الشروط الواجب توافرها لاعتبار البيانات المالية الرقمية بيانات حساسة

وفقا لما جاء بنصوص قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، فيمكن لنا ان نستخلص بعض الشروط التي تحدد الإطار العام لاعتبار البيانات المالية الرقمية بيانات حساسة ومن ثم تمتعها بالحماية القانونية للبيانات الحساسة.

(45) Gambarelli, Gaia, Aldo Gangemi, and Rocco Tripodi. A New resource for the automatic classification of sensitive personal data." IEEE Access 11 (2023): 10864-10880.p79.

١. ان يكون موضوع البيانات المالية الرقمية الحساسة بيانات متعلقة بالذمة المالية للشخص الطبيعي، وليست بيانات شخصية عادية غير مالية.
٢. ان تكون البيانات المالية الرقمية بيانات خاصة بشخص طبيعي وليس شخص معنوي، وقد تم توجيه النقد للمشروع في هذا الخصوص، حيث كان يفترض ان يشمل المشرع بيانات الأشخاص الاعتبارية بالحماية، خاصة وان من اهم الأشخاص الاعتبارية الشركات التجارية والتي بالطبع يكون لديها بيانات مالية رقمية حساسة خاصة بالشركة نفسها او بعملائها، واذا نظرنا بتعمق نجد انه يجوز ادخال بيانات الأشخاص الاعتبارية تحت مظلة قانون حماية البيانات الشخصية المصري بشكل غير مباشر اذا كانت تلك البيانات تتعلق بشكل مباشر او غير مباشر بتحديد هوية اشخاص طبيعية، وذلك عندما يكون الاسم الرسمي للشخص الاعتباري يحتوى او يتعلق باسم شخص طبيعي، وذلك يمكن تصوره مثلا في أسماء شركات الأشخاص والتي يجب ان يتم وضع اسم شخص طبيعي في عنوان تلك الشركة فهنا يكون اسم الشركة هو اسم لشخص اعتباري ولكنه يحتوى على اسم شخص طبيعي او اكثر، ومن ثم يخضع هنا اسم الشخص الاعتباري المتضمن لاسم شخص طبيعي للحماية^(٤٦)، ومن ثم فأن جميع البيانات المالية لذلك الشخص الاعتباري الممزوجة ببيانات الشخص الطبيعي تكون بيانات مالية رقمية حساسة وتخضع للحماية الخاصة بها، وهذا ما نص عليه دليل قانون حماية البيانات الأوروبي النسخة ٢٠١٨، وقضت به محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في احد احكامها^(٤٧).

(46) Choi, Jay Pil, Doh-Shin Jeon, and Byung-Cheol Kim. Op cit.p119.

(٤٧) مادة (١/١/٢) من دليل قانون حماية البيانات الأوروبي النسخة ٢٠١٨ ص ٦٠، حيث تنص على ان "الأشخاص الطبيعيين هم الوحيدين المستفيدين من قواعد حماية البيانات..."، وليس معنى ذلك ان الأشخاص المعنوية او الاعتبارية لا تتمتع بالحماية القانونية للبيانات الخاصة بها، حيث عرضت على محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي أكثر من قضية تتعلق بانتهاك البيانات الخاصة ببعض الشركات التجارية، وقضت تلك المحكمة بأحقية الأشخاص الاعتبارية في التمتع بالحماية على بياناتهم الشخصية. راجع القضية الصادرة عن محكمة العدل التابعة

٣. ان تكون البيانات المالية الرقمية خاصة بشخص طبيعي محدد او يمكن تحديده، ومن ثم يجب لاعتبارات البيانات المالية الرقمية بيانات حساسة واجبة الحماية ان تكون تلك البيانات لشخص طبيعي يسهل تحديده او يمكن تحديده عن طريق معالجة بيانات أخرى إضافية تساعد في معرفه ذلك الشخص، فاذا كان الشخص الطبيعي يستخدم بيانات مضلله كما لو استخدم اسم مستعار لنفسه، وبالطبع فسوف يتبادر الى الازهان ان بيانات الشخص المالية الذي يستخدم اسم مستعار لا تتمتع بالحماية لكونها لا تنسب له، وعلى العكس تماما فإنه حتى اذا كانت البيانات المالية منسوبة الى شخص يستخدم اسم مستعار، فإنها تتمتع بالحماية لأنه يجوز من خلال معالجة بعض البيانات وربطها ببعضها الوصول الى الهوية الحقيقية لصاحب الاسم المستعار، ومن ثم تكون بياناته المالية الرقمية خاضعة للحماية القانونية، ولكن بشرط ان تكون التكلفة المالية والجهد والمبذول والوقت المستغرق للوصول للهوية الحقيقية للشخص معقوله، فاذا كان تحديد هوية الشخص الحقيقية تنطوي على عمليات معقدة وتكلفة ووقت وجهد غير معقول ومكلف بشكل مبالغ فيه، فهنا يعد الشخص مجهول الهوية ولا يمكن تحديده، وبالتالي يجب لكى تكون البيانات المالية بيانات حساسة ان تكون منسوبة لشخص يمكن تحديده بشكل مباشر، او تحديده بشكل غير مباشر بشرط ان تكون عملية التحديد هنا لا تنطوي على جهد وتكلفة ووقت غير معقول، والا اعتبر صاحب البيانات مجهول الهوية ومن ثم لا تعد بياناته بيانات مالية رقمية حساسة يمكن ان تخضع للحماية القانونية المعززة وهذا ما نص عليه دليل حماية البيانات الأوربي^(٤٨).

٤. كذلك يشترط لاعتبار البيانات المالية الرقمية بيانات حساسة ان يترتب على افشاء تلك البيانات المالية الحاق ضرر بصاحبها، وبالطبع فلا بد ان تكون تلك

للاتحاد الأوربي رقم ٩٣ / ٠٩، ٩ نوفمبر ٢٠١٠. والمشار لها بدليل قانون حماية البيانات الأوربي ٢٠١٨ ص ٦١.

^(٤٨) مادة (١/١/٢) من دليل قانون حماية البيانات الأوربي النسخة ٢٠١٨ ص ٦٥.

البيانات المالية الرقمية بيانات على درجه عالية من الأهمية والخصوصية بالنسبة للشخص المعنى بها، مثل بيانات ارقام بطاقات الدفع الإلكتروني او ارقام الحسابات المصرفية الخاصة به على سبيل المثال، حيث انه إذا تم افشاء تلك البيانات فيترتب على ذلك وقوع اضرار جسيمة على صاحب تلك البيانات. ٥. كما يشترط لاعتبار البيانات المالية الرقمية بيانات حساسة ان تكون تلك البيانات موثوق فيها، بمعنى ان تكون المعلومات الأولية المقدمة لإنشاء البيانات المالية الرقمية صحيحة وسليمة ولا تنطوي على أخطاء جوهريّة او كبيرة^(٤٩)، فلا يتصور توفير حماية قانونية لمعلومات وبيانات مالية خاطئة تنطوي على سوء نية لصاحبها.

ثالثاً

خصائص البيانات المالية الرقمية الحساسة

تتمتع البيانات المالية الرقمية الحساسة ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من البيانات الأخرى، ومن تلك الخصائص انها:

١. بيانات حساسة وذات حماية معززة:

فكما ذكرنا سالفاً فإن البيانات المالية الرقمية هي نوع من أنواع البيانات الحساسة كما نص القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، ومن ثم فهي بيانات تحتاج الى نوع خاص من أنواع الحماية القانونية^(٥٠)، حيث تحتاج الى حماية قانونية وحماية تقنية معززة أكثر من غيرها من البيانات وذلك نظراً للدرجة العالية من الخصوصية الشخصية التي توصف بها والاضرار التي تلحق بصاحب تلك البيانات إذا ما تم افشائها.

٢. بيانات سهلة وسريعة الاستخدام:

كذلك فإن البيانات المالية الرقمية الحساسة بيانات سهلة الاستخدام لأنها عبارة عن مجموعه حروف او ارقام او رموز أو كلمات أو غيرها من اشكال وصور تلك البيانات، ومن ثم يسهل تذكرها واسترجعها في أي وقت لأنها لا تحتاج الى جهد في

^(٤٩) مادة (٣/٣) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(٥٠) Choi, Jay Pil, Doh-Shin Jeon, and Byung-Cheol Kim. Op cit.p117.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتها- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رحاب محمود داخلي على

حفظها، حيث يحفظها صاحب البيانات في عقله ويسترجعها بشكل سريع عند الحاجة الى استخدامها.

٣. بيانات ذات طابع مالي:

حيث ينصب موضوع تلك البيانات على البيانات المتعلقة بالذمة المالية لصاحب البيانات، مثل البيانات الخاصة بالحسابات البنكية او البيانات المتعلقة بالتمويل او الادخار.

٤. بيانات ذات طابع رقمي:

كذلك فإن البيان المالي الرقمي هو في اساسة بيان الكتروني وبالتالي لا بد ان يأخذ شكل البيانات الالكترونية كالرموز والحروف وهكذا^(٥١)، كما يجب ان يتم استخدام البيانات المالية الرقمية في المعاملات الالكترونية أيضا^(٥٢)، لذلك فان تلك البيانات تحمل الطابع الرقمي في أساس تكوينها واستخدامها.

٥. بيانات موثوقة ودقيقة:

حيث يتم التأكد من صحة البيانات المالية الرقمية الحساسة منذ لحظه انشائها بالوثائق التي تؤكد صحه نسبتها الى صاحبة، فعلى سبيل المثال اذا أراد شخص ان ينشأ حساب مصرفي الكتروني فأن عليه اولا ان يدخل بعض البيانات الشخصية الدقيقة التي تؤكد هويته، مثل الاسم ورقم الهوية ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني وبصمة الاصابع وغيرها من البيانات الشخصية، ثم يتبع الخطوات حتى

^(٥١) البيان الإلكتروني هو "بيان ذات خصائص الكترونية في شكل نصوص او رموز او صور او رسوم او أصوات اوغير ذلك من الصيغ الالكترونية مجتمعه او متفرقة" المادة (١١/١) من نظام التعاملات الالكترونية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م١٨) بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨. وأيضا المادة (١) تعريفات من قانون المعاملات الالكترونية الكويتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤.

^(٥٢) **والتعاملات الإلكترونية هي** " أي تبادل أو تراسل أو تعاقد أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ - بشكل كلي أو جزئي - بوسيلة إلكترونية" المادة (١٠/١) من نظام التعاملات الالكترونية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م١٨) بتاريخ ١٤٢٨ / ٣ / ٨. لمادة (١)، وأيضا المادة (١) تعريفات من قانون المعاملات الالكترونية الكويتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤.

ينشأ الحساب المصرفي وكلمة المرور الخاص به والتي تكون عبارة عن "ترميزات معقدة ودوال تجزئة" يصعب على الأشخاص العادية فك شفرتها^(٥٣)، لذلك فأن البيانات المالية الرقمية تتمتع بقدر كبير من الموثوقية والدقة حيث يصعب تزويرها او وجود أخطاء بها^(٥٤).

المطلب الرابع

معاملات التجارة الالكترونية المستخدم فيها البيانات المالية الرقمية الحساسة المشمولة بالحماية

بداية، فلا يمكن حصر استخدامات البيانات المالية الرقمية الحساسة بدقة بشكل عام او بشكل خاص في معاملات التجارة الالكترونية، وذلك يرجع الى عدم توقف التقدم التكنولوجي عند حدود معينة، فدائما هناك الاحداث والاحداث، والبيانات المالية الرقمية الحساسة وأيضا التجارة الالكترونية ما هي الا افرار من إفرازات الثورة التكنولوجية الهائلة، فكلما تقدمت التكنولوجيا كلما زادت واختلقت وتطورت البيانات المالية الرقمية الحساسة واستخدمتها في معاملات التجارة الالكترونية، وسوف نحاول ان نركز حديثنا على اكثر معاملات التجارة الالكترونية بشكل عام التي يستخدم فيها البيانات المالية الرقمية الحساسة بكثرة، ولا شك ان المجال الخصب لاستخدام تلك البيانات هو معاملات التجارة الالكترونية، والعناصر الأساسية لمعاملات التجارة الالكترونية هم اطراف المعاملة، وموضوع المعاملة^(٥٥)، وبالطبع فأن اطراف

^(٥٣) والتشفير هو "عملية تحويل نصوص بسيطة او وثيقة نصية او رسالة الكترونية الى رموز غير مفهومة او مبغثرة يستحيل قراءتها بدون اعادتها الى هيئتها الاصلية"، المادة (١) تعريفات من قانون المعاملات الالكترونية الكويتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤.

^(٥٤) د. عمر نبيل السنيد، د. محمد احمد سلام، الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في النظام الأمريكي والسعودي "دراسة مقارنة"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعه ام القرى، المملكة العربية السعودية، العدد (٨٦) محرم ١٤٤٣، اكتوبر ٢٠٢١، ص ١٠٨٣.

^(٥٥) د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي، دراسة متعمقة في القانون المعلوماتي، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، بدون سنة نشر، ص ٧٠.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيبتها- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رهاب محمود داخلي على

معاملات التجارة الالكترونية تستخدم البيانات المالية الرقمية الحساسة لإنجاز موضوع التجارة الالكترونية ويكتمل تنفيذ معاملات التجارة الالكترونية باستخدام وسائل دفع التجارة الالكترونية المختلفة.

وأياً ما كان اطراف او موضوع معاملات التجارة الالكترونية فأن استخدام البيانات المالية الرقمية الحساسة يعد قاسم مشترك لإتمام جميع عملياتها كما ذكرنا، ولذلك فقد عرف البعض التجارة الالكترونية بأنها "هي عبارة عن مجموعه من المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية"^(٥٦)، او هي عبارة عن "أداء العملية التجارية بين الشركاء التجاريين باستخدام تكنولوجيا متطورة"^(٥٧)، او هي كما عرفتھا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD "جميع المعاملات التجارية التي تتم بين الشركات أو الأفراد، وتقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات"، وهناك تعريفات متعددة أخرى للتجارة الالكترونية، ولكن ما يهمنا في الامر ان اغلب التعريفات ربطت بين إتمام عمليات التجارة الالكترونية وبين استخدام البيانات المالية الرقمية، فلا نستطيع الخوض في إي عملية تجارة الكترونية بدون استعمال البيانات المالية الرقمية الحساسة، وسوف نقسم معاملات التجارة الالكترونية التي تخضع فيها البيانات المالية الرقمية الحساسة للحماية القانونية الى قسمين، الأول وهو من حيث موضوع التجارة الالكترونية، والثاني من حيث اطراف التجارة الالكترونية، وسوف نوضح ذلك فيما يلي.

(٥٦) د. مدحت رمضان، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ١١.

(٥٧) د. مصطفى السيد فرج سعد. عقود التجارة الالكترونية حاضرها ومستقبلها وتأثيرها على الاقتصاد المحلي والعالمي الواقع والتحديات "دراسة قانونية اقتصادية مقارنة"، بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون دمنهور، جامعة الأزهر، العدد السابع والاربعون أكتوبر ٢٠٢٤، ص ٢٦٥٤.

أولاً

موضوعات التجارة الالكترونية المستخدم فيها البيانات المالية الرقمية الحساسة المشمولة بالحماية

موضوع او محل معاملات التجارة الالكترونية الأكثر انتشارا لا تخرج عن بيع وشراء السلع التجارية او الخدمات التي تقدمها الشركات التجارية للأفراد المتعاملين معها، وأيا ما كان موضوع معاملات التجارة الالكترونية الحالية او ما يستجد او يستحدث منها من إفرازات التقدم التكنولوجي الهائل الذي نعيشه فأن جميعها بالطبع يتم استخدام البيانات المالية الرقمية الحساسة فيها كما سلف الذكر، فاذا ما اقدم الشخص على شراء او بيع سلعه تجارية الكترونية او حصل على خدمة تجارية عبر الانترنت فإنه حتما سوف يستخدم بعض البيانات المالية الرقمية الحساسة لدفع تكلفة تلك السلعة او الخدمة، وبالطبع سوف تخضع هنا البيانات المالية الرقمية لذلك الشخص الطبيعي لنطاق الحماية القانونية للقانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وغنى عن البيان ان البيانات المالية الرقمية الحساسة التي ستخضع للحماية لابد ان تكون بيانات شخص طبيعي وفقا لنصوص القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وان يتوفر فيها الشروط التي سبق ذكرها.

ثانيا

أطراف التجارة الالكترونية التي تخضع بياناتهم المالية الرقمية الحساسة للحماية القانونية

تتعدد اطراف او اشخاص المعاملات التجارية الالكترونية، فهناك معاملات تجارية إلكترونية بين الشركات التجارية وبعضها البعض، وبين الشركات التجارية والمؤسسات الحكومية، وأيضا بين الافراد والشركات التجارية^(٥٨)، وبين الافراد والمؤسسات الحكومية، وجميع هذه المعاملات بلا استثناء يستخدم اطرافها البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة بهم، ولكن ليس كل اطراف معاملات التجارة

(٥٨) د. رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سنة ١٩٩٩،

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتهـا- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رهاب محمود داخلي على

الالكترونية تخضع البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاص بهم لنطاق قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، فهناك بعض اطراف معاملات التجارة الالكترونية لا تخضع بياناتهم للحماية القانونية وفقا لقانون حماية البيانات المصري السالف الذكر، ومعيـار خضوع البيانات المالية الرقمية الحساسة للحماية القانونية يرتبط ارتباط وثيق بشخصية صاحبها فاذا كانت البيانات المالية الرقمية خاصة بشخص طبيعي فإنه ستخضع للحماية القانونية، اما اذا كانت البيانات المالية الرقمية خاصة بشخصية اعتبارية فأنها سوف تخرج من نطاق تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

وترتيباً على ما سبق فإن جميع مجالات التجارة الالكترونية سواء من حيث موضوعها او أطرافها المستخدم فيها البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة بالأشخاص الطبيعية، سوف تخضع للحماية القانونية الواردة بقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وسوف نحاول فيما يلي سرد معاملات التجارة الالكترونية التي تخضع فيها البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة بأطرافها من الأشخاص الطبيعية لنطاق تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ وما يخرج منه:

(١) معاملات التجارة الالكترونية بين الشركات التجارية والأشخاص الطبيعية:

بالطبع فإن معاملات التجارة الإلكترونية بين الشركات التجارية والأشخاص الطبيعية "المستهلك الإلكتروني"^(٥٩) هي من اهم معاملات او أنواع التجارة الالكترونية شيوعاً، فمع التقدم التكنولوجي الكبير الذي نشهده اصبح اغلب الأشخاص يفضلون التسوق الإلكتروني على التسوق التقليدي^(٦٠)، حيث يسعى غالبية الأشخاص الى

(٥٩) راجع في ذلك تفصيلاً الفصل الثالث "التعاقد عن بعد" المواد من (٣٦ الى ٤١) من قانون حماية المستهلك رقم (١٨١) لسنة ٢٠١٨، المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٧ (تابع) في ١٣ سبتمبر ٢٠١٨.

(٦٠) التسوق الإلكتروني هو "إرسال أي رسالة أو بيان أو محتوى إعلاني أو تسويقي بأي وسيلة تقنية أيًا كانت طبيعتها أو صورتها تستهدف بشكل مباشر أو غير مباشر ترويج سلع أو خدمات أو طلبات تجارية أو سياسية أو اجتماعية أو خيرية موجهة إلى أشخاص بعينهم"،

تلبية احتياجاتهم عبر شبكة الأنترنت، وفي هذا النوع من التجارة تقوم الشركات التجارية ببيع منتجاتها او خدماتها للأشخاص عبر موقعها الإلكتروني على شبكة الأنترنت، وعادة ما يتم دفع ثمن تلك السلع او الخدمات من قبل الأشخاص باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المختلفة، مثل بطاقات الائتمان او التحويل من وإلى الحسابات المصرفية للمشتري والبائع^(٦١)، وأياً ما كانت وسيلة الدفع الإلكتروني التي سيستخدمها الشخص الطبيعي "المشتري- او المستهلك الإلكتروني"، فلا يتصور استخدامها الا باستعمال البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاص به، وبالطبع فإن هذه المعاملات من معاملات التجارة الالكترونية سوف تخضع للحماية القانونية الواردة بقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وسوف تنصب الحماية القانونية هنا على أي بيانات مالية رقمية حساسة خاصة بالشخص الطبيعي، ولعل جوهر وهدف المشرع المصري من صدور قانون حماية البيانات السالف الذكر هو هذا الشكل من اشكال التجارة الالكترونية، والعله في ذلك ان غالبية الأشخاص الطبيعة التي تستخدم وسائل دفع التجارة الالكترونية غالبا لا يكون لديهم درجة عالية من الحيطة والمعرفة التقنية اللازمة التي يحمون بها بياناتهم من السرقة والاختراق الإلكتروني عند اجراء عمليات التجارة الالكترونية، لذلك فقد استهدف المشرع المصري بياناتهم الشخصية بشكل عام وبياناتهم المالية الرقمية الحساسة بشكل خاص بالحماية القانونية اللازمة^(٦٢).

(٢) معاملات التجارة الالكترونية بين المؤسسات الحكومية التجارية

والأشخاص الطبيعيين:

قد تقوم بعض المؤسسات او القطاعات الحكومية التجارية منها بتقديم بعض السلع التجارية او الخدمات لجمهور الافراد، وبالطبع فإن الشخص الطبيعي الذي

مادة (١) الفصل الأول "التعريفات" من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

(٦١) د. مصطفى السيد فرج سعد. مرجع سابق الإشارة، ص ٢٦٥٩.

(٦٢) د. محمد سعيد أحمد إسماعيل، أساليب الحماية القانونية للمعاملات التجارية الالكترونية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، سنة ٢٠٠٩، ص ٣٤٥.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتها- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رحاب محمود داخلي على

سيقدم على شراء تلك السلع التجارية او الخدمات يمكن له ان يدفع تكلفة تلك السلعة او الخدمة عبر وسائل دفع التجارة الالكترونية ولاتمام ذلك الدفع أيضا لابد له من استخدام بياناته المالية الرقمية الحساسة وبالتالي سوف تخضع تلك البيانات في ذلك الشكل من اشكال التجارة الالكترونية أيضا للحماية القانونية.

(٣) معاملات التجارة الالكترونية بين الأشخاص الطبيعية وبعضها البعض:

كذلك فقد يدخل الأشخاص الطبيعية في معاملات تجارية الكترونية مع بعضهم البعض، مثل عمليات البيع والشراء لبعض السلع والمتاحة بواسطة بعض التطبيقات الالكترونية مثل تطبيق "أولكس" على سبيل المثال هو تطبيق شائع ويوجد غيره العديد من التطبيقات الإلكترونية الأخرى، حيث يلجأ بعض الأشخاص الى عرض بعض السلع لديهم للبيع عبر هذا التطبيق الإلكتروني ومن يرغب في شراءها يقوم بالتواصل مع البائع وقد تتم عملية البيع عبر وسائل الدفع التجارية الالكترونية المختلفة، وبالطبع يستخدم كلا الطرفين بياناتهم المالية الرقمية لإنهاء المعاملة، وهنا أيضا سوف تخضع البيانات المالية الرقمية لكلا الشخصين للحماية القانونية، حيث ان كلا الطرفين من الأشخاص الطبيعية ومن ثم فهم محور حماية القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

وكما ذكرنا فإنه يجب لمتتع البيانات المالية الرقمية للحماية القانونية الواردة بالقانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، ان تكون تلك البيانات خاصة بشخص طبيعي وليس شخص اعتباري، ومن ثم فإن التجارة الالكترونية بين الشركات التجارية وبعضها البعض، او التجارة الالكترونية بين الشركات التجارية والمؤسسات الحكومية، لا تخضع لنطاق الحماية المقررة في القانون سالف الذكر لأنها بيانات مالية رقمية خاصة بأشخاص اعتبارية.

ثالثا

وسائل دفع التجارة الإلكتروني المستخدم فيها البيانات المالية الرقمية الحساسة المشمولة بالحماية

البيانات المالية الرقمية الحساسة ووسائل الدفع الإلكتروني تعد من اهم ركائز التحول الرقمي في العصر الحالي، حيث ان فكرة إنشاء وسائل الدفع الإلكتروني لا يمكن تصورها او وجودها بدون استخدام البيانات المالية الرقمية الحساسة في تفعيل

استخدام تلك الوسائل، فلا يمكن لاحد استخدام البطاقات الائتمانية او الدخول الى موقع حسابة المصرفي في البنوك الالكترونية مثلا بدون إدخال بياناته المالية الرقمية الخاصة به^(٦٣)، ومن ثم فإن كافة وسائل دفع التجارة الالكترونية قائمة على استخدام البيانات المالية الرقمية فيها، وأيضا فإن اغلب معاملات التجارة الالكترونية تحتاج الى ان يكون أطرافها لديهم وسائل دفع الكترونية لتحويل او استقبال الأموال عليها، ومن ثم فإن الرابط بين وسائل دفع التجارة الالكترونية والبيانات المالية الرقمية الحساسة وهو موضوع بحثنا هو ان اغلب معاملات التجارة الالكترونية لا تتم الا باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني ولتفعيل واستخدام تلك الأخيرة لابد من استعمال البيانات المالية الرقمية، وبالتالي فإن البيانات المالية الرقمية هي احدى الدعائم التي تقوم عليها معاملات التجارة الالكترونية للوصول الى الرقمنة، وقد سعى المشرع المصري الى الرقمنة او التحويل الرقمي من خلال اصدار التشريعات التي تلزم بضرورة استخدام وسائل الدفع غير النقدي أي ان يكون الدفع عبر الوسائل الالكترونية ولا يتم في صورته التقليدية المباشرة بالنقد، لذلك فقد عرف المشرع المصري المقصود بوسائل الدفع غير النقدي -"أي الوسائل الالكترونية"- بأنها هي "كل وسيلة دفع ينتج عنها إضافة في احد الحسابات المصرفية للمستفيد، مثل أوامر الإيداع والتحويل والخصم، وبطاقات الائتمان والخصم، والدفع باستخدام الهاتف المحمول وهو اكثر وسائل الدفع انتشارا^(٦٤)، او غيرها من الوسائل التي يقرها محافظ البنك المركزي"^(٦٥)، كما يمكن تعريف وسائل الدفع الإلكتروني أيضا بأنها هي "الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع الإلكتروني" او هي أيضا "تحويل النقود بوسيلة الكترونية لإجراء الدفع"^(٦٦)، ومن ثم فإن وسائل الدفع الالكترونية هي أي وسيلة يمكن من خلالها تحويل النقود في شكل الكتروني، والجدير بالذكر ان وسائل الدفع الالكترونية قد يتم استخدامها في كافة المعاملات

(٦٣) د. يحي إبراهيم دهشان، مرجع سابق الإشارة، ص ١٥٢٨.

(٦٤) Perentis, Christos, et al. "Anonymous or not? Understanding the factors affecting personal mobile data disclosure." ACM Transactions on Internet Technology (TOIT) 17.2 (2017): 1-19. p8.

(٦٥) المادة (١) من قانون استخدام وسائل الدفع غير النقدي المصري رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩.

(٦٦) المادة (١)، والمادة (٢٨) من قانون المعاملات الالكترونية الكويتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الإلكترونية (ماهيتها- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رحاب محمود داخلي على

سواء كانت المدنية او الإدارية او التجارية، وما يهمننا بالطبع هو وسائل دفع المعاملات الإلكترونية التجارية^(٦٧)، لذلك سوف نوضح اهمها فيما يلي بشكل سريع لأنها كما ذكرنا لا يمكن استخدامها بدون استعمال البيانات المالية الرقمية الحساسة وبالطبع فإن تلك البيانات سوف تخضع للحماية القانونية.

• بعض أنواع وسائل دفع التجارة الإلكترونية المستخدم فيها البيانات المالية الرقمية الحساسة المشمولة بالحماية.

سوف نذكر أكثر وأهم وسائل دفع التجارة الإلكترونية انتشاراً، حيث انه يصعب حصرها وذلك لتطورها المستمر والسريع، وسيكون ذكرنا لها في عجلة لأنها ليست محور بحثنا ولكنها متعلقة به وهي كما يلي:

• بطاقات الدفع الإلكترونية:

هي عبارة عن أي وسيلة دفع الكترونية تتم بدون تلامس مثل "بطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم المباشر، والبطاقات المدفوعة مقدماً أو الأجهزة الذكية"^(٦٨) والتي

^(٦٧) المادة (١٥) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤.

^(٦٨) بطاقات الائتمان هي: بطاقة دفع إلكترونية مصدرة من قبل البنك وهي عبارة عن تسهيل ائتماني من البنك للعميل، حيث يتم استخراج هذه البطاقة بحد ائتماني معين يتم تحديده وفقاً للسياسة الائتمانية الخاصة بالبنك، وفي حالة استخدام البطاقة فإنه يتعين على العميل سداد المبلغ المستحق في تاريخ محدد متفق عليه مسبقاً مع البنك، وعند التأخر في سداد المديونية بعد تاريخ الاستحقاق المعلن من البنك والموضح في كشف الحساب سترتب على العميل فوائد ومستحقات مالية.

بطاقات الخصم المباشر او الفوري هي: بطاقة دفع إلكترونية يقوم البنك بإصدارها وتكون مرتبطة بحساب بنكي حيث تعتبر الوسيلة التي تتيح لحاملها التعامل على حسابه البنكي للقيام بمعاملات السحب والايداع وشراء السلع والخدمات من خلال نقاط البيع او مواقع التجارة الإلكترونية.

البطاقات المدفوعة مقدماً هي: بطاقة دفع إلكترونية مصدرة من قبل البنك وتكون غير مرتبطة بحساب بنكي حيث يتم تغذيتها مقدماً من قبل صاحبها.

<https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/payment-services/payment-cards.site> visited on:27-12-2024.

تتيح للشريحة المدمجة بتلك البطاقات والمحمل عليها البيانات المالية الرقمية التواصل مع نقاط البيع الإلكترونية من خلال مسافة قريبة لإتمام عملية الشراء بطريقة آمنة^(٦٩)، وبشكل عام فإن بطاقات الدفع الإلكتروني هي عبارة وسائل تمكن العملاء أو أصحابها من إجراء العديد من المعاملات البنكية الإلكترونية^(٧٠)، مثل السحب والإيداع وإتمام عمليات الشراء بكل أنواعها وغالباً ما تكون تلك العمليات مرتبطة بالتجارة الإلكترونية مثل شراء السلع والخدمات من خلال نقاط البيع (pos) أو مواقع التجارة الإلكترونية.

وتلك البطاقات لها أشكال متعددة ومزايا مختلفة ولكنها في النهاية لا تخرج عن كونها إحدى وسائل دفع التجارة الإلكترونية^(٧١)، وقد تكون تلك البطاقات في شكل بطاقة بلاستيكية وهو الشكل التقليدي وقد تكون عبارة عن بطاقة افتراضية ممثلة في عدة أرقام تدل تلك الأرقام على الرقم التسلسلي للبطاقة والرقم السري الخاص بها وتاريخ بداية ونهاية صلاحيتها^(٧٢)، وبالطبع فأيما كان نوع أو شكل بطاقة الدفع الإلكتروني فإنه لا يمكن استخدامها بدون استعمال البيانات المالية الرقمية الحساسة، ومن ثم إذا كان صاحب تلك البطاقات شخص طبيعي، فإنه كافة بياناته المالية الرقمية الحساسة تخضع للحماية القانونية المعززة وفقاً لقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

(٦٩) دليل معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية، الصادر عن البنك المركزي

المصري، التعريفات العامة، ص ٦.

(٧٠) د. بلال عبد المطلب بدوي، البنوك الإلكترونية (ماهيتها- معاملاتها- المشاكل التي تثيرها)،

دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص ١٦.

(٧١) د. خالد عبد التواب عبد الحميد احمد، نظام بطاقات الدفع الإلكتروني من الناحية القانونية،

رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعه حلوان. ٢٠٠٥. ص ٢٦.

(٧٢) د. بن بوعزيز اسية، الية حماية وسائل الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، ورقة عمل

مقدمة للمؤتمر الوطنى بجامعة الحاج لخضر (باتته ١) حول "الدفع الإلكتروني- الواقع

والمأمول"، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩، ص ٦.

• الشيك الإلكتروني:

الشيك الإلكتروني هو بديل للشيك الورقي التقليدي وهو عبارة عن "محرر ثلاثي الأطراف معالج إلكترونياً، يتضمن أمراً من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغاً من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد"^(٧٣)، أو هو أيضاً عبارة عن "رسالة الكترونية مشفرة وموثقة وموقعة توقيعاً الكترونياً من طرف الساحب ليتم بواسطتها تحويل مبلغ من النقود بقيمة الشيك الى حساب المستفيد عن طريق إعطاء امر لبنك لديه فيه حساب الكتروني ويعمل عبر شبكة الأنترنت"^(٧٤)، والواضح من هذا التعريف ان الشيك الإلكتروني يحتوى على العديد من البيانات المالية الرقمية سواء للساحب او المستفيد وبالطبع فأن كل تلك البيانات سوف تتمتع بالحماية القانونية طالما كانت أطرافها اشخاص طبيعية.

• النقود الالكترونية:

للقود الالكترونية أنواع كثيرة ومتعدد ولا يمكن حصرها ولذلك لا يوجد تعريف جامع مانع لها نظراً لتطورها المستمر، وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها هي "مخزون الكتروني لقيمة نقديه على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات للمتعهدين غير من أصدرها، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعاً مقدماً"^(٧٥)، ويوجد نوعين من النقود الإلكترونية، إما نقود رقمية سائلة وهى عبارة عن قيمة نقدية

(٧٣) د. مصطفى كمال طه، د. وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية، الناشر

دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٩، ص ٣٤٨.

(٧٤) د. شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية (رؤية مستقبلية) الناشر دار الجامعة الجديدة،

٢٠٠٧، ص ٣٧، د. بن بوعزيز اسية، مرجع سابق الإشارة، ص ٥.

(٧٥) د. محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، بحث

مقدم ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المؤتمر المنظم من

قبل كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي في الفترة من ١٢-١٠ مايو ٢٠٠٣م،

المجلد الأول، ص ١٣٤.

افتراضية مسبقة الدفع مختزنه في الحساب الإلكتروني لصاحبها^(٧٦)، أو نقود الكترونية مدمجة ببطاقة بلاستيكية وهي ما تعرف بالمحفظة الرقمية^(٧٧).

ويوجد بالإضافة لما سبق عرضة العديد من وسائل الدفع الالكترونية الأخرى المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية وعلى رأسهم بالطبع التحويلات البنكية^(٧٨)، وأيضا يوجد العديد من وسائل الدفع الأخرى المتاحة عبر بوابات الدفع الرقمي المصرية مثل "خدمة فوري، مصارى، باى موب، كاشير، ازي كاش، انستابي، او باى....."^(٧٩)، وأيا ما كانت وسيلة الدفع الإلكتروني المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية فأن جميع البيانات المالية الرقمية الحساسة التي تتطوى عليها وتخص شخص طبيعي تخضع للحماية القانونية كما ذكرنا.

(٧٦) د. بن بوعزيز اسية، مرجع سابق الإشارة، ص ٦.

(٧٧) المحفظة الرقمية هي عبارة عن "وحدات رقمية يتم تحويلها من حساب مالي لشخص ما لحساب شخص آخر بوسيلة إلكترونية حديثة، تقوم مقام النقود التقليدية في الوفاء، وتستخدم كوسيلة بديلة عن محفظة النقود التقليدية لسداد ثمن السلع والخدمات وكذلك كافة المعاملات المالية بواسطة الشبكة العنكبوتية"، د. عمر نبيل السنيد، د. محمد احمد سلام، مرجع سابق الإشارة، ص ١٠٨١.

(٧٨) د. احمد السيد لبيب إبراهيم، الدفع بالنقود الالكترونية (الماهية والتنظيم القانوني)، دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٩، ص ١١٣.

(٧٩) د. رغدة سعيد، الدفع الإلكتروني الطريق الى الاقتصاد غير النقدي في مصر، بحث منشور بمجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٢٢ أبريل ٢٠٢٤، جامعه بنى سويف، ص ٣٤٤.

المبحث الثاني

الإطار القانوني لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة وأساس ومراحل ووسائل حمايتها

تمهيد وتقسيم:

توفر الحماية القانونية هي من اهم عوامل استخدام البيانات المالية الرقمية الحساسة، فبدون توفر الحماية لتلك البيانات فلن يقدم الأشخاص على التعامل بها، ولذلك فقد نص الدستور المصري على الحق في حماية البيانات الشخصية حين نص على حرمة الحياة الخاصة، وكذلك اغلب التشريعات العادية أسست لتلك الفكرة، وحدث القوانين المتعلقة بحماية البيانات هي قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، حيث نص على حماية البيانات الرقمية الحساسة في كافه مواردها كما حدد الأشخاص المكلفين بالحماية، كذلك فأن حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة تستوجب ان يكون هناك تقنية الى جانب الحماية القانونية، وبناء على ما سبق فسوف نقسم ذلك المبحث الى المطالب الاتية:

المطلب الأول: الأساس القانوني لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة والشخص المعنى بالحماية.

المطلب الثاني: مراحل حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة والأطراف المكلفين بالحماية

المطلب الثالث: الأطراف المكلفين بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة.

المطلب الرابع: وسائل حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة.

المطلب الأول

الأساس القانوني لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة والشخص

المعنى بالحماية

أولاً

الأساس القانوني لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة

(أ) الحماية الدستورية للبيانات المالية الرقمية الحساسة.

بتسليط الضوء على الدستور المصري نجد انه اشتمل على أكثر من مادة تعد أساساً للحماية الدستورية للبيانات المالية الرقمية الحساسة، ويمكن ان نقسم مواد الدستور المصري التي تشير الى حماية البيانات المالية الرقمية الى مواد تنص على الحماية بشكل عامة، ومواد أخرى تنص على الحماية بشكل خاصة.

١. النصوص الدستورية التي توفر الحماية للبيانات المالية الرقمية الحساسة بشكل عام:

ونقصد بالحماية الدستورية بشكل عام مجموعه النصوص الدستورية التي تنص على حماية الحرية الشخصية والحياة الخاصة للإنسان بوجه عام وعدم الاعتداء عليها^(٨٠)، وبالطبع فإن الاعتداء على البيانات المالية الرقمية الحساسة يعد صورة من صور انتهاك الحرية الشخصية والحياة الخاصة للأفراد^(٨١)، وهو ما نصت عليه المادة (٥٧) من الدستور حيث نصت على ان "الحياة الخاصة حرمة، وهى مصونة لا تمس"، كذلك المادة (٥٣) من الدستور حيث نصت على ان "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة"، وبالتالي فإنه

^(٨٠) د. هدى حامد قشقوق، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية عبر الانترنت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٤٠.

^(٨١) د. سيد احمد محمود، حماية البيانات الشخصية الرقمية وفقا لأحكام القانون المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، "حماية البيانات الشخصية المعالجة الكترونياً" بين الواقع والمأمول، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة السادسة والستون، يناير ٢٠٢٤، ص ١٤٤٨.

فيما يخص موضوع بحثنا فأن جميع المواطنين لهم الحق في حرية استخدام بياناتهم المالية الرقمية الحساسة وإي بيانات شخصية أخرى، ولهم الحق أيضا في المطالبة بالحماية القانونية عند الاعتداء على تلك البيانات، وقد ذهبت الى ذات النص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان^(٨٢)، حيث اعتبرت ان حرمة الحياة الخاصة والمراسلات الشخصية تعد حق من حقوق الانسان أيضا، وقد اعتبرت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان ان انتهاك البيانات الشخصية للأفراد يعد اعتداء على الحياة الخاصة ومن ثم فقد اعتبرت الاعتداء على البيانات الشخصية بشكل عام وبالتالي البيانات المالية الرقمية الحساسة يعد اعتداء على جزء هام من الحياة الخاصة للأفراد^(٨٣)، وقد ذهبت محكمة القاهرة الاقتصادية في احدث احكامها الى ذات المعنى حيث نصت على ان "نشر وثائق تحتوى على معلومات ومستندات تخص المدعى وصفته على شبكة المعلومات الدولية يعد انتهاك لخصوصيته ذلك الحق الأصل له بموجب الدستور المصري"^(٨٤).

كذلك المادة (٥٩) من الدستور المصري والتي تنص على ان "الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها"، وبالطبع فأن الحياة الآمنة حق أساسي لكل انسان ولا شك ان جزء هام من تحقق الامن لحياء الانسان هو تأمين وحماية بياناته الشخصية المالية الرقمية الحساسة، ويمكننا القول ان تلك المادة هي الدعامة الأساسية لفكرة الحياة الرقمية الآمنة لكافة الأشخاص، ولتأمين الحياه الرقمية للأشخاص التزمت الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الامية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار،

^(٨٢) المادة (٨) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان معدلة بالبروتوكولين رقم ١١، ١٤، روما ٤ نوفمبر ١٩٥٠.

^(٨٣) مادة (١/٢/١) من دليل قانون حماية البيانات الأوربي النسخة ٢٠١٨ ص ٣١.

^(٨٤) حكم محكمة القاهرة الاقتصادية في الدعوى رقم (٣٢٥-اقتصادى) لسنة ١٦ ق، الصادر في ٢٠٢٤/٢/٢٧.

مع الالتزام بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة^(٨٥)، ويعد ذلك الالتزام التزام جوهري وإساسي لحماية فاعلة للبيانات المالية الرقمية الحساسة حيث تبدأ الحماية هنا من الشخص ذاته.

كذلك فإن المادة (٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠) من الدستور المصري كفلت حق التقاضي لأي اعتداء على حقوق الأشخاص، ومن ثم فإن حق التقاضي مكفول بموجب الدستور لأي شخص تم الاعتداء على البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة به.

٢. النصوص الدستورية التي توفر الحماية للبيانات المالية الرقمية الحساسة بشكل خاص:

وهناك بعض النصوص الدستورية التي توفر وتضمن الحماية القانونية للحياة الرقمية للأشخاص بوجه خاص، مثل المادة (٣١) من الدستور المصري والتي تنص على أن "أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون"، وكذلك المادة (٦٨) من الدستور وتنص على أن "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتنظيم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً"، وأيضاً المادة (٥٧) والتي تنص على حرمة "المراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون....".

^(٨٥) المادة (٢٥) من الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.

(ب) الحماية في التشريعات العادية للبيانات المالية الرقمية الحساسة.

كذلك فقد سعى المشرع المصري الى وضع العديد من القوانين التي تحمي وتضمن حق الأشخاص في عدم الاعتداء على البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة بهم، ومن امثلة تلك القوانين واساسها بالطبع قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، وهناك بعض القوانين الأخرى ذات العلاقة مثل قانون استخدام وسائل الدفع غير النقدي المصري رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، وقانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤، ودليل معايير اصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية الصادر عن البنك المركزي المصري، وقانون البنك المركزي رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠، وقانون حماية المستهلك رقم (١٨١) لسنة ٢٠١٨، وقد اوضحنا سابقاً علاقة بعض تلك القوانين بالبيانات المالية الرقمية الحساسة على مدار الدراسة.

والجدير بالذكر ان أساس حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة في التشريع المصري يتشابه مع أساس الحماية باللائحة العامة الاوروبية لحماية البيانات (GDPR)، حيث ان المشرع المصري تأثر تشريعياً بنصوص تلك اللائحة كما ذكرنا سابقاً.

ثانياً

الشخص المعنى بالحماية المقررة للبيانات المالية الرقمية الحساسة وحقوقه

(أ) المقصود بالشخص المعنى بالحماية:

الشخص المعنى بالحماية او صاحب الحق في الحماية القانونية المقررة للبيانات المالية الرقمية الحساسة هو الشخص المعنى بالبيانات وهو " أي شخص طبيعي تنسب إليه بيانات شخصية معالجة إلكترونياً تدل عليه قانوناً أو فعلاً، وتمكن من تمييزه عن غيره"^(٨٦)، او هو الشخص الطبيعي موضوع البيانات^(٨٧)، وكذلك عرفته

^(٨٦) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

اللائحة الاوربية بأنه "الشخص الطبيعي الذي يمكن التعرف عليه او يمكن تحديده بشكل مباشر او غير مباشر وخاصة بالرجوع الى رقم الهوية او الى عامل او اكثر من العوامل المحددة لهويته البدنية او الفسيولوجية او العقلية او الاقتصادية او الاجتماعية"^(٨٨)، وقد انتهج المشرع المصري نهج الاتفاقية الأوربية في شأن قصر نطاق الحماية على الأشخاص الطبيعة فقط دون الأشخاص الاعتبارية فيما يتعلق بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة^(٨٩)، ومن ثم فإن صاحب الحق في الحماية القانونية هنا هو كل شخص طبيعي تتم معالجة بياناته بشكل تقني وبأي وسيلة معالجة للتوصل الى معلومات مالية رقمية خاصة به.

ويلاحظ ان المشرع قصر الحماية على المعلومات المعالجة الكترونيا فقط دون المعلومات المعالجة بشكل تقليدي مثل البيانات المكتوبة او المخزنة ورقيا بصورة كاملة، وهذا يعد قصور تشريعي حيث يجب على المشرع ان يبسط نطاق الحماية القانونية على كافة البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة بالشخص الطبيعي سواء كانت معالجة الكترونيا او كانت المعالجة وارده على بيانات مكتوبة يدويا.

(ب) حقوق الشخص المعنى بالحماية:

اما عن حقوق صاحب الحق في الحماية او صاحب البيانات فهي كما يلي:

١. العلم بالبيانات الشخصية الخاصة به الموجودة لدى أي حائز أو متحكم أو معالج والاطلاع عليها والوصول إليها أو الحصول عليها.
٢. العدول عن الموافقة المسبقة على الاحتفاظ ببياناته الشخصية أو معالجتها.
٣. التصحيح أو التعديل أو المحو أو الإضافة أو التحديث للبيانات الشخصية.
٤. تخصيص المعالجة في نطاق محدد.
٥. العلم والمعرفة بأي خرق أو انتهاك لبياناته الشخصية.

^(٨٧) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية الإماراتي رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١، ومادة (٢) من

قانون حماية البيانات الشخصية الأردني رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣.

^(٨٨) المادة (٤) من اللائحة الاوربية العامة لحماية البيانات (GdPR ٢٠١٦/٦٧٨).

^(٨٩) Amanda Reid, Noelle Wilson.Op Cit. p183.

٦. الاعتراض على معالجة البيانات الشخصية أو نتائجها متي تعارضت مع الحقوق والحريات الأساسية للشخص المعني بالبيانات، يؤدي الشخص المعني بالبيانات مقابل تكلفة الخدمة المقدمة إليه من المتحكم أو المعالج فيما يخص ممارسته لحقوقه^(٩٠).

ويلاحظ ان المشرع فرض (عشرين ألف جنيه) كمقابل خدمة يقدمه صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة عند اعتراضه على معالجة بياناته او نتائج المعالجة الى المتحكم او المعالج، ويعد ذلك عقبة كبيرة امام أصحاب البيانات فيما يتعلق بحماية بياناتهم، فلا يجوز ان يرتبط تقديم الحماية القانونية بمقابل مادي، فالحماية القانونية لابد ان تكفل في ذلك المجال الهام دون تكلفة على الشخص المعتدى على حقه، ولذلك نرى ان على المشرع الغاء تلك الفقرة من نصوص قانون حماية البيانات الشخصية المصري، خاصة وان هناك بعض التشريعات العربية مثل قانون حماية البيانات الشخصية الإماراتي والتي اشترطت عدم تحمل صاحب البيانات اى مقابل نقدي عند ممارسة حقوقه المنصوص عليها بهذا القانون^(٩١).

يجب لجمع البيانات الشخصية ومعالجتها والاحتفاظ بها، توافر الشروط الآتية:

١. أن تجمع البيانات الشخصية لأغراض مشروعة ومحددة ومعلنة للشخص المعني.
٢. أن تكون صحيحة وسليمة ومؤمنة.
٣. أن تعالج بطريقة مشروعة وملائمة للأغراض التي تم تجميعها من أجلها.
٤. ألا يتم الاحتفاظ بها لمدة أطول من المدة اللازمة للوفاء بالغرض المحدد لها^(٩٢).

^(٩٠) مادة (٢) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وقد نظمت

اللائحة الاوربية حقوق الشخص المعني بالحماية في المواد (١٢ الى ٢٣) من تلك اللائحة.

^(٩١) مادة (١٣) من قانون حماية البيانات الشخصية الإماراتي رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢١.

^(٩٢) مادة (٣) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

ونرى من جانبنا ان تلك الحقوق السالفة الذكر قد وردت على سبيل المثال وليس الحصر على الرغم من تساؤل البعض حول ذلك الامر^(٩٣)، الا ان طبيعة المجال الذي نتحدث فيه وهو المجال التقني لا يتوقف عند حد معين بل هو مجال فائق السرعة في تطوره، فهو متجدد بطبيعته ولذلك فقد يجد جديد في أي وقت مما يحتم على المشرع استحداث حقوق جديد لصاحب البيانات لتعزيز الحماية القانونية المقدمة له، كما ان تلك الحقوق الممنوحة للشخص صاحب البيانات لا تخل بأي حقوق وردت في القوانين الأخرى تعزز من الحماية القانونية للشخص المعنى بها^(٩٤).

• **حقوق صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة في تقديم الطلبات والشكاوى.**

حيث يجوز للشخص المعنى بالبيانات المالية الرقمية الحساسة ولكل ذي صفة أن يتقدم إلى أي حائز أو متحكم أو معالج بطلب يتعلق بممارسة حقوقه المنصوص عليها في قانون حماية البيانات الشخصية المصري، ويلتزم المقدم إليه الطلب بالرد عليه خلال ستة أيام عمل من تاريخ تقديمه إليه.

كذلك يكون للشخص المعنى بالبيانات المالية الرقمية الحساسة ولكل ذي صفة ومصلحة مباشرة حق الشكاوى في الحالات الآتية:

- ١- انتهاك حق حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة أو الإخلال به.
 - ٢- الامتناع عن تمكين الشخص المعنى بالبيانات من استيفاء حقوقه.
 - ٣- القرارات الصادرة عن المسئول عن حماية البيانات الشخصية لدي المعالج أو المتحكم بشأن الطلبات المقدمة إليه.
- وتقدم الشكاوى إلى المركز، وله في ذلك اتخاذ ما يلزم من إجراءات التحقيق^(٩٥).

^(٩٣) الدراسة النقدية لقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ المستخلصة

من توصيات ورشة العمل المنعقدة بالجامعة البريطانية في مصر الاثنين الموافق ١٢ أكتوبر

٢٠٢٠، المحور الثاني "حقوق الشخص المعنى بالبيانات وأطار المعالجة"، ص ٤٤.

^(٩٤) مادة (٣٥) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(٩٥) مادة (٣٣، ٣٢) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

المطلب الثاني

مراحل حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة

تخضع عملية حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة لعدة مراحل وفقاً لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، حيث تتمتع البيانات المالية الرقمية الحساسة بالحماية القانونية منذ لحظة تجميعها أو انشائها مروراً بمرحلة معالجتها وإتاحتها سواء داخلياً أو خارجياً، وبالطبع فإن لكل مرحلة من تلك المراحل الضوابط التشريعية الخاصة بها، ويمكن أن نقسم مراحل حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة إلى المراحل التالية:

(أ) المرحلة الأولى: حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة في مرحلة

الإنشاء والحيازة:

وتعد تلك المرحلة هي المرحلة الأولى التي يتم فيها إنشاء البيانات المالية الرقمية الحساسة من قبل صاحبها، وتبدأ تلك المرحلة بإدخال صاحب البيانات البيانات الخاصة به كأن يحتاج ذلك الشخص على سبيل المثال إلى إنشاء حساب بنكي إلكتروني، أو استخراج بطاقة دفع إلكتروني لإتمام معاملات التجارة الإلكترونية الخاصة بها، وبعد أن يدخل صاحب البيانات بياناته الخاصة يتم تجميع تلك البيانات لدى الجهة التي يتعامل معها صاحب البيانات لتكون تلك البيانات في حيازة تلك الجهة وتسمى الحائز، والحائز هو "أي شخص طبيعي أو اعتباري، يحوز ويحتفظ قانونياً أو فعلياً ببيانات شخصية في أي صورة من الصور، أو على أي وسيلة تخزين"^(٩٦)، ويمكن أن نطلق على الحائز مصطلح المسؤول أيضاً كما ورد في بعض بعض التشريعات العربية^(٩٧)، وبالطبع تخضع البيانات المالية الرقمية الحساسة في تلك المرحلة للحماية القانونية، حيث أنه بمجرد إدخال صاحب البيانات البيانات الخاصة به لدى أي جهة يتعامل معها إلكترونياً، تصبح تلك البيانات في حوزة تلك الجهة وتنشأ مسؤولية ذلك الحائز عن حماية تلك البيانات المالية الرقمية الحساسة

^(٩٦) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(٩٧) مادة (٢) من قانون حماية البيانات الشخصية الأردني رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣.

التي في حيازته أو في عهده، ولا يجوز جمع البيانات المالية الرقمية الحساسة بأي وسيلة من الوسائل إلا بموافقة صريحة من الشخص المعني بالبيانات، أو في الأحوال المصرح بها قانوناً.

(ب) المرحلة الثانية: حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة في مرحلة التحكم والمعالجة:

مرحلة التحكم والمعالجة هي المرحلة التي تلي مرحلة انشاء وحيازة البيانات المالية الرقمية الحساسة، حيث تقوم الجهة التي تحوز البيانات المالية الرقمية الحساسة بتزويد شخص يسمى المتحكم بالبيانات ليقوم ذلك المتحكم بعمل معالجة لتلك البيانات بهدف تسهيل عملية استخدامها، ولا بد ان يحصل ذلك المتحكم على البيانات المالية الرقمية من الحائز شخصياً أو من الجهات المختصة بتزويده بها بحسب الأحوال بعد موافقة الشخص المعني بالبيانات، أو في الأحوال المصرح بها قانوناً^(٩٨).

وقد يقوم المتحكم بعملية المعالجة بنفسه أو عن طريق اسناد ذلك الامر لشخص طبيعي أو اعتباري آخر ليقوم بعملية المعالجة لمصلحة ذلك المتحكم، ومن ثم يجوز ان يقوم بعملية معالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة المتحكم أو المعالج^(٩٩)، حيث يتم في تلك المرحلة معالجة البيانات بشكل الكتروني لتحقيق اى غرض من أغراض معالجتها، وقد عرف المشرع المصري المعالجة بأنها هي "أي عملية إلكترونية أو تقنية لكتابة البيانات الشخصية، أو تجميعها، أو تسجيلها، أو حفظها، أو تخزينها، أو دمجها، أو عرضها، أو إرسالها، أو استقبالها، أو تداولها، أو نشرها، أو محوها، أو تغييرها، أو تعديلها، أو استرجاعها أو تحليلها وذلك باستخدام أي وسيط من الوسائط أو الأجهزة الإلكترونية أو التقنية سواء تم ذلك جزئياً أو كلياً"^(١٠٠)، ويوجد نوع آخر من أنواع المعالجة وهي المعالجة المؤتمتة وهي عبارة عن

^(٩٨) مادة (٤) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(٩٩) مادة (٦) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(١٠٠) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، المادة (١)

من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتهـاـ ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رهاب محمود داخلي على

"المعالجة التي تتم باستخدام برنامج أو نظام إلكتروني يعمل بطريقة آلية أو تلقائية اما بشكل مستقل كلياً دون أي تدخل بشري أو بشكل جزئي بإشراف وتدخل بشري محدود"^(١٠١)، وأيضاً وفقاً لللائحة أوروبة العامة لحماية البيانات (٢٠١٦/٦٧٨) (GDPR) يمكن معالجة البيانات المالية الرقمية بأشكال أخرى لم يذكرها المشرع المصري مثل طريقة "التنميط" وهي عبارة عن المعالجة الآلية للبيانات عن طريق استخدام البيانات الشخصية للشخص الطبيعي لتقييم وتحليل وتوقع أداء ذلك الشخص في معاملات متعددة ومن ضمنها معاملاته المالية، وهناك طريقه أخرى أيضاً نصت عليه اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات وهي طريقه "نظام الإيداع" وهو عبارة عن أي مجموعه منظمة من البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة بشخص معين والتي يمكن الوصول لها عن طريق معايير محددة سواء كانت معايير مركزية أو لا مركزية أو على أساس وظيفي أو جغرافي^(١٠٢)، وأياً ما كانت طريقة معالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة، أو القائم بها، أو الهدف منها، فإن أي إجراء يتم اتخاذه ويتعلق بالبيانات المالية الرقمية الحساسة يعد معالجة لهذه البيانات^(١٠٣)، ولابد من اتباع كافة الضوابط القانونية والتقنية فيما يتعلق بعملية معالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة^(١٠٤)، حيث تخضع عملية معالجة تلك البيانات برمتها لنطاق الحماية القانونية^(١٠٥).

^(١٠١) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية الإماراتي رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١.

^(١٠٢) المادة (٤) من اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (٢٠١٦/٦٧٨) (GDPR).

^(١٠٣) Herath, H. M. S. S., et al. "Data Protection Challenges in the Processing of Sensitive Data." Data Protection: The Wake of AI and Machine Learning. Cham: Springer Nature Switzerland, 2024. P 161.

^(١٠٤) Hamburg Commissioner Fines M&H35.3 Million Euro for Data protection violations in Service Centre [https // edpb. Europa/news/ nationaleu news/2020](https://edpb.europa/news/nationaleu-news/2020).

^(١٠٥) الدراسة النقدية لقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠

المستخلصة من توصيات ورشة العمل المنعقدة بالجامعة البريطانية في مصر الاثنين الموافق

١٢ أكتوبر ٢٠٢٠، المحور الأول، ص ٣٦.

• شروط خاصة بمعالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة:

حيث نصت المادة (١٢) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري على انه "يحظر على المتحكم أو المعالج سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً جمع بيانات شخصية حساسة أو نقلها أو تخزينها أو حفظها أو معالجتها أو إتاحتها إلا بترخيص من المركز، وفيما عدا الأحوال المصرح بها قانوناً، يلزم الحصول على موافقة كتابية وصريحة من الشخص المعني"، ومن ثم فإنه هناك شروط خاصة يجب توفرها لمعالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة بشكل خاص، وهي:

١. يجب ان تكون معالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة بشكل إلكتروني وفي

الحالات المشروعة قانوناً وتلك الحالات هي:

- موافقة الشخص المعني بالبيانات على إجراء المعالجة من أجل تحقيق غرض محدد أو أكثر.
- أن تكون المعالجة لازمة وضرورية تنفيذاً لالتزام تعاقدى أو تصرف قانوني أو لإبرام عقد لصالح الشخص المعني بالبيانات، أو لمباشرة أي من إجراءات المطالبة بالحقوق القانونية له أو الدفاع عنها.
- تنفيذ التزام ينظمه القانون أو أمر من جهات التحقيق المختصة أو بناءً على حكم قضائي.
- تمكين المتحكم من القيام بالتزاماته أو أي ذي صفة من ممارسة حقوقه المشروعة، ما لم يتعارض ذلك مع الحقوق والحريات الأساسية للشخص المعني بالبيانات^(١٠٦).

٢. بعد التأكد من ان المعالجة في الحالات المشروعة قانوناً لا بد من اخذ موافقة مركز حماية البيانات الشخصية للقيام بعملية المعالجة.

^(١٠٦) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

٣. اخذ موافقة كتابية صريحة من الشخصي المعنى بالبيانات لإتمام عملية المعالجة، في حالة إذا كانت المعالجة تتم في حالة غير التي نص عليها القانون بالمادة (٦) من قانون حماية البيانات رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠. ويعد ذلك التشدد في عملية معالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة مظهر من مظاهر الحماية القانونية المعززة لتلك البيانات وذلك على خلاف الحماية العادية المقررة للبيانات الشخصية غير الحساسة.

ولم يوضح المشرع المصري ضوابط اخذ موافقة الشخص المعنى بالبيانات المالية الرقمية الحساسة، حيث لم يوضح على سبيل المثال شكل تلك الموافقة ومدتها أو غرضها، وذلك على غرار بعض القوانين الأخرى التي نظمت تلك المسألة بشكل مفصل مثل قانون حماية البيانات الشخصية "الأردني - والأمارتي"، فعلى سبيل المثال نص قانون حماية البيانات الامارتى على ان تكون الموافقة كتابية او الكترونية على ان يكون اخذ الموافقة بطريقه بسيطة وسهلة وغير مبهما^(١٠٧).

ونرى من جانبنا ان على المشرع المصري ان يسد ذلك القصور التشريعى بأن يعدل قانون حماية البيانات الشخصية المصري او يحيل الى اللائحة التنفيذية لذلك القانون امر وضع ضوابط محدده لأخذ موافقة صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة لإتمام عملية معالجة بياناته، حيث ان ذلك الامر يعد ركيزة أساسية لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة من انتهاك المعالج او المتحكم لمعالجة تلك البيانات دون موافقه صاحبها.

^(١٠٧) مادة (٦/ب) من قانون حماية البيانات الشخصية الإماراتي رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١، والمادة (٥/أ) من قانون حماية البيانات الشخصية الأردني رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣، حيث وضعت تلك المادة ضوابط وشروط محددة يتم اخذ موافقة صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة على أساسها لإتمام عملية المعالجة، وتلك الشروط هي: ١- ان تكون صريحة وموثقه خطية او الكترونية. ٢- ان تكون محدده من حيث المدة والغرض. ٣- ان يكون الطلب بلغة واضحة وبسيطة وغير مضللة ويمكن الوصول اليها بسهولة.

(ج) المرحلة الثالثة: حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة عند الإتاحة:

وتلك المرحلة هي المرحلة الخاصة بإتاحة البيانات المالية الرقمية الحساسة للغير، ويتم الإتاحة من خلال كل وسيلة تحقق اتصال علم الغير بتلك البيانات "كالإطلاع أو التداول أو النشر أو النقل أو الاستخدام أو العرض أو الإرسال أو الاستقبال أو الإفصاح عنها"^(١٠٨).

ويجب ان يلتزم كل من المتحكم والمعالج والحائز عند طلب إتاحة البيانات المالية الرقمية الحساسة بالإجراءات الآتية:

- ١- أن يكون بناءً على طلب كتابي يقدم إليه من ذي صفة أو وفقًا لسند قانوني.
 - ٢- التحقق من توافر المستندات اللازمة لتنفيذ الإتاحة والاحتفاظ بها.
 - ٣- البت في الطلب ومستنداته خلال ستة أيام عمل من تاريخ تقديمه إليه، وعند صدور قرار بالرفض يجب أن يكون الرفض مسببًا، ويعتبر مضي المدة المشار إليها دون رد في حكم الرفض. (م ١٠ من قانون حماية البيانات المصري)
- يكون للدليل الرقمي المستمد من البيانات المالية الرقمية الحساسة طبقًا لأحكام هذا القانون ذات الحجية في الإثبات المقررة للأدلة المستمدة من البيانات والمعلومات الخطية متى استوفت المعايير والشروط الفنية الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون (م ١١ من قانون حماية البيانات المصري).

(د) المرحلة الرابعة: حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة عبر الحدود:

وتمتد الحماية القانونية للبيانات المالية الرقمية الحساسة في حالة تداولها عبر الحدود أي من داخل مصر الى خارجها او من خارج مصر الى داخلها، ومن ثم فإن حركة البيانات المالية الرقمية الحساسة عبر الحدود تشمل نقل البيانات أو إتاحتها أو تسجيلها أو تخزينها أو تداولها أو نشرها أو استخدامها أو عرضها أو إرسالها أو

^(١٠٨) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

استقبالها أو استرجاعها أو معالجتها، من داخل النطاق الجغرافي لجمهورية مصر العربية إلى خارجه أو العكس^(١٠٩).

ويحظر إجراء عمليات نقل للبيانات المالية الرقمية الحساسة التي تم جمعها أو تجهيزها للمعالجة إلى دولة أجنبية أو تخزينها أو مشاركتها إلا بتوافر مستوى من الحماية لا يقل عن المستوى المنصوص عليه في هذا القانون، وبترخيص أو تصريح من مركز حماية البيانات الشخصية المصري^(١١٠).

يجوز في حالة الموافقة الصريحة للشخص المعني بالبيانات المالية الرقمية الحساسة أو من ينوب عنه نقل أو مشاركة أو تداول أو معالجة بياناته إلى دولة لا يتوافر فيها مستوى الحماية المطلوبة، وذلك في الحالات الآتية:

- ١- المحافظة على حياة الشخص المعني بالبيانات، وتوفير الرعاية الطبية أو العلاج أو إدارة الخدمات الصحية له.
- ٢- تنفيذ التزامات بما يضمن إثبات حق أو ممارسته أمام جهات العدالة أو الدفاع عنه.
- ٣- إبرام عقد، أو تنفيذ عقد مبرم بالفعل، أو سيتم إبرامه بين المسئول عن المعالجة والغير، وذلك لمصلحة الشخص المعني بالبيانات.
- ٤- تنفيذ إجراء خاص بتعاون قضائي دولي.
- ٥- وجود ضرورة أو إلزام قانوني لحماية المصلحة العامة.
- ٦- إجراء تحويلات نقدية إلى دولة أخرى وفقاً لتشريعاتها المحددة والسارية.
- ٧- إذا كان النقل أو التداول يتم تنفيذاً لاتفاق دولي ثنائي أو متعدد الأطراف تكون جمهورية مصر العربية طرفاً فيه^(١١١).

^(١٠٩) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(١١٠) مادة (١٤) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(١١١) مادة (١٥) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

• **البيانات المالية الرقمية الحساسة التي تخرج عن نطاق الحماية:**

هناك بعض البيانات المالية الرقمية التي تخرج عن إطار الحماية القانونية والتي استنتجها المشرع بنص المادة (٣) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وهي كالتالي:

١. البيانات المالية الرقمية الحساسة التي يحتفظ بها الأشخاص الطبيعيون للغير، ويتم معالجتها للاستخدام الشخصي.

٢. البيانات المالية الرقمية الحساسة التي تتم معالجتها بغرض الحصول على البيانات الإحصائية الرسمية أو تطبيقاً لنص قانوني.

٣. البيانات المالية الرقمية الحساسة التي تتم معالجتها حصراً للأغراض الإعلامية بشرط أن تكون صحيحة ودقيقة، وألا تستخدم في أي أغراض أخرى، وذلك دون الإخلال بالتشريعات المنظمة للصحافة والإعلام.

٤. البيانات المالية الرقمية الحساسة المتعلقة بمحاضر الضبط القضائي والتحقيقات والدعاوي القضائية.

٥. البيانات المالية الرقمية الحساسة لدى جهات الأمن القومي، وما تقدره لاعتبارات أخرى.

ويجب على المركز، بناءً على طلب جهات الأمن القومي، إخطار المتحكم أو المعالج بتعديل أو محو أو عدم إظهار أو إتاحة أو تداول البيانات المالية الرقمية الحساسة، خلال مدة زمنية محددة، وفقاً لاعتبارات الأمن القومي، ويلتزم المتحكم أو المعالج بتنفيذ ما ورد بالإخطار خلال المدة الزمنية المحددة به.

٦. البيانات المالية الرقمية الحساسة لدى البنك المركزي المصري والجهات الخاضعة لرقابته وإشرافه، عدا شركات تحويل الأموال وشركات الصرافة، على أن يراعي في شأنهما القواعد المقررة من البنك المركزي المصري بشأن التعامل مع تلك البيانات.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتها- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رهاب محمود داخلي على

وقد اعتبر المشرع المصري المعلومات والبيانات المتعلقة بالجهات المالية وقطاع البنوك من قبيل البنية التحتية المعلوماتية الحرجة للدولة^(١١٢)، ولكن ذلك لا يعنى استثناء المشرع تلك البيانات من نطاق تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، حيث ان اغلب البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة بالأشخاص الطبيعية متعلقة بقطاع البنوك، ولا يوجد ما يبرر عدم حمايتها وفقا لقانون حماية البيانات الشخصية المصري، ويعد ذلك قصورا تشريعيا يستوجب توضيحه ومعالجتها بتعديل القانون او الإحالة الى لائحة قانون حماية البيانات المصري بشأن الغاء استثناء البنك المركزي وقطاع البنوك بأكمله الخاضع لأشرافه من نطاق تطبيق قانون حماية البيانات المصري^(١١٣).

المطلب الثالث

الأطراف المكلفين بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة

وفقا لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المصري فإن الأطراف المكلفين بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة هم "الحائز، والمتحكم، والمعالج، ومسؤول حماية البيانات، ومركز حماية البيانات الشخصية"، حيث ان المشرع حصر عملية جمع ومعالجة وحماية البيانات في نطاق هؤلاء الأشخاص، وبالتالي فإن هؤلاء الأطراف هم المسؤولون عن حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة وفقا لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المصري، وقد اعتبر البعض ان هؤلاء الأطراف هم وكلاء عن الأشخاص الطبيعية في تجميع البيانات ومعالجتها^(١١٤)، وسوف نوضح المقصود بكل منهما فيما يلي:

^(١١٢) المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

^(١١٣) د. سيد احمد محمود، مرجع سابق الاشارة، ص ١٤٤١، الدراسة النقدية لقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ المستخلصة من توصيات ورشة العمل المنعقدة بالجامعة البريطانية في مصر الاثنين الموافق ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠، المحور الأول، ص ٨٨.
^(١١٤) Lupton, Deborah. Op cit. p 5

أولاً: الحائز:

وهو "أي شخص طبيعي أو اعتباري، يحوز ويحتفظ قانونياً أو فعلياً ببيانات شخصية في أي صورة من الصور، أو على أي وسيلة تخزين سواءً أكان هو المنشئ للبيانات، أم انتقلت إليه حيازتها بأي صورة"^(١١٥).

ونلاحظ ان المشرع المصري عرف الشخص الحائز للبيانات المالية الرقمية الحساسة فقط ولكن لم يحدد التزامات محدده لقيامه بمهمته، ولذلك فقد ذهب البعض الى القول بأن الشخص الحائز للبيانات لا تقع عليه مسؤولية حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة وعله ذلك على حد قولهم ضعف دور ذلك الشخص في عملية معالجة البيانات، ولكن ذلك القول مردود عليه حيث ان حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة يستع نطاقها لأي شخص يمكن له الوصول الى تلك البيانات بأي شكل كان، والحائز وفقاً لنص المادة سالفه الذكر يجوز له انشاء البيانات وتجميعها وحيازتها وحفظها فكيف بعد حجم ذلك الدور المنوط به ان نعفيه او نخفف مسؤوليته في حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة التي في حوزته اذا ما وقع عليها أي انتهاك او خرق او اعتداء حال تقصيره.

لذلك نري ان على المشرع المصري ان يعدل قانون حماية البيانات الشخصية المصري او يحيل صراحة ذلك الامر الى اللائحة التنفيذية لذلك القانون، بأن تنص على التزامات ومسؤوليات الحائز كما الامر فيما يتعلق بالمعالج والمتحكم.

ثانياً: المتحكم:

وهو "أي شخص طبيعي أو اعتباري يكون له بحكم أو طبيعة عمله، الحق في الحصول على البيانات الشخصية وتحديد طريقة وأسلوب ومعايير الاحتفاظ بها، أو معالجتها والتحكم فيها طبقاً للغرض المحدد أو نشاطه"^(١١٦).

^(١١٥) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(١١٦) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

- التزامات المتحكم فيما يتعلق بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة:
- ويلتزم المتحكم فيما يتعلق بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة بما يأتي:
- الحصول على البيانات المالية الرقمية الحساسة أو تلقيها من الحائز أو من الجهات المختصة بتزويده بها بحسب الأحوال بعد موافقة الشخص المعني بالبيانات، أو في الأحوال المصرح بها قانوناً.
 - التأكد من صحة البيانات المالية الرقمية الحساسة واتفاقها وكفايتها مع الغرض المحدد لجمعها.
 - التأكد من انطباق الغرض المحدد من جمع البيانات المالية الرقمية الحساسة لأغراض معالجتها.
 - اتخاذ جميع الإجراءات التقنية والتنظيمية وتطبيق المعايير القياسية اللازمة لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة وتأمينها حفاظاً على سريتها، وعدم اختراقها أو إتلافها أو تغييرها أو العبث بها قبل أي إجراء غير مشروع.
 - محو البيانات المالية الرقمية الحساسة لديه فور انقضاء الغرض المحدد منها، أما في حال الاحتفاظ بها لأي سبب من الأسباب المشروعة بعد انتهاء الغرض، فيجب ألا تبقى في صورة تسمح بتحديد الشخص المعني بالبيانات.
 - تصحيح أي خطأ بالبيانات المالية الرقمية الحساسة فور إبلاغه أو علمه به.
 - إمساك سجل خاص للبيانات المالية الرقمية الحساسة، وتحديد من سيفصح لهم عن هذه البيانات أو يتيحها لهم وسنده والمدد الزمنية وقيودها ونطاقها وآليات محو البيانات المالية الرقمية الحساسة لديه أو تعديلها وأي بيانات أخرى متعلقة بنقل تلك البيانات عبر الحدود ووصف الإجراءات التقنية والتنظيمية الخاصة بأمن البيانات المالية الرقمية الحساسة.
 - الحصول على ترخيص أو تصريح من المركز للتعامل مع البيانات المالية الرقمية الحساسة.

وفي حال وجود أكثر من متحكم يلتزم كل منهم بجميع الالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون، وللشخص المعني ممارسة حقوقه تجاه كل متحكم على حدة^(١١٧).

ثالثاً: المعالج:

وهو "أى شخص طبيعي أو اعتباري مختص بطبيعة عمله، بمعالجة البيانات الشخصية لصالحه أو لصالح المتحكم بالاتفاق معه ووفقاً لتعليماته"^(١١٨).

التزامات المعالج فيما يتعلق بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة:

- يلتزم المعالج فيما يتعلق بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة بما يأتي:
- إجراء المعالجة للبيانات المالية الرقمية الحساسة وتنفيذها طبقاً للقواعد المنظمة لذلك ووفقاً للحالات المشروعة والقانونية وبناءً على التعليمات المكتوبة الواردة إليه من مركز حماية البيانات الشخصية أو المتحكم أو من أي ذي صفة بحسب الأحوال، وبصفة خاصة فيما يتعلق بنطاق عملية المعالجة وموضوعها وطبيعتها واتفاقها وكفايتها مع الغرض المحدد له.
- أن تكون أغراض معالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة وممارستها مشروعة، ولا تخالف النظام العام أو الآداب العامة.
- عدم تجاوز الغرض المحدد للمعالجة ومدتها، ويجب إخطار المتحكم أو الشخص المعني بالبيانات أو كل ذي صفة، بحسب الأحوال، بالمدة اللازمة للمعالجة.
- محو البيانات المالية الرقمية الحساسة بانقضاء مدة المعالجة أو تسليمها للمتحكم.
- القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يكون من شأنه إتاحة البيانات المالية الرقمية الحساسة أو نتائج المعالجة إلا في الأحوال المصرح بها قانوناً.

^(١١٧) مادة (٤) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠. والمادة (٧)

من قانون حماية البيانات الشخصية الإماراتي رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢١.

^(١١٨) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

- عدم إجراء أي معالجة للبيانات المالية الرقمية الحساسة تتعارض مع غرض المتحكم فيها أو نشاطه إلا إذا كان ذلك بغرض إحصائي أو تعليمي ولا يهدف للربح ودون الإخلال بحرمة الحياة الخاصة.
 - حماية وتأمين عملية المعالجة والوسائط والأجهزة الإلكترونية المستخدمة في ذلك وما عليها من بيانات مالية رقمية حساسة.
 - عدم إلحاق أي ضرر بالشخص المعني بالبيانات بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - إعداد سجل خاص بعمليات معالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة لديه، على أن يتضمن فئات المعالجة التي يجريها نيابة عن أي متحكم وبيانات الاتصال به ومسئول حماية البيانات لديه، والمدد الزمنية للمعالجة وقيودها ونطاقها وآليات محو البيانات المالية الرقمية الحساسة لديه أو تعديلها، ووصفًا للإجراءات التقنية والتنظيمية الخاصة بأمن البيانات وعمليات المعالجة.
 - الحصول على ترخيص أو تصريح من المركز للتعامل على البيانات المالية الرقمية الحساسة.
- وفي حال وجود أكثر من معالج، يلتزم كل منهم بجميع الالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في حال عدم وجود عقد يحدد التزامات ومسئوليات كل منهم بوضوح.
- ويجب على المتحكم أو المعالج مراعاة احكام المادة (١٢) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري الخاصة بمعالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة والتي سبق تناولها بالتفصيل المناسب فيما سلف^(١١٩).

رابعاً: مسؤول حماية البيانات:

لم يعرف المشرع المصري بقانون حماية البيانات الشخصية المقصود بمسؤول حماية البيانات، ويمكن ان نعرفه بأنه هو "أي شخص طبيعي أو اعتباري يتم تعيينه

^(١١٩) مادة (٥) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠. والمادة (٨) من قانون حماية البيانات الشخصية الإماراتي رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢١.

- من قبل المتحكم او المعالج يتولى التأكد من مدى امتثال الجهة التي يتبعها بضوابط وإجراءات وقواعد معالجة حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة^(١٢٠).
- وعلى الرغم من عدم تعريف المشرع لمسؤول حماية البيانات الا انه حدد التزاماته فيما يتعلق بالبيانات المالية الرقمية الحساسة **وهي كما يلي:**
- إجراء التقييم والفحص الدوري لنظم حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة ومنع اختراقها، وتوثيق نتائج التقييم وإصدار التوصيات اللازمة لحمايتها
 - إخطار مركز حماية البيانات الشخصية في حال وجود أي خرق أو انتهاك للبيانات المالية الرقمية الحساسة لديه.
 - متابعة القيد والتحديث لسجل البيانات المالية الرقمية الحساسة لدي المتحكم أو سجل عمليات المعالجة لدي المعالج، بما يكفل ضمان دقة البيانات والمعلومات المقيدة به.
 - إزالة أي مخالفات متعلقة بالبيانات المالية الرقمية الحساسة داخل كيانه، واتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها^(١٢١).

خامساً: مركز حماية البيانات الشخصية ودوره في حماية البيانات

المالية الرقمية الحساسة.

ومركز حماية البيانات الشخصية هو عبارة عن "هيئة عامة اقتصادية تتبع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتكون لها الشخصية الاعتبارية، ويكون مقرها الرئيس محافظة القاهرة أو إحدى المحافظات المجاورة لها، وتهدف إلى حماية البيانات الشخصية وبالطبع البيانات المالية الرقمية الحساسة من حيث تنظيم معالجتها وإتاحتها، حيث يجوز لها وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية والبرامج اللازمة لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة والقيام على تنفيذها، ووضع إطار إرشادي لمدونات السلوك الخاصة بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة،

^(١٢٠) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية الإماراتي رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١.

^(١٢١) مادة (٩) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

واعتماد تلك المدونات، والتنسيق والتعاون مع جميع الجهات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية في ضمان إجراءات حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة، والتواصل مع جميع المبادرات ذات الصلة، وكذلك إصدار التراخيص أو التصاريح والموافقات والتدابير المختلفة المتعلقة بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة، وأيضا اعتماد الجهات والأفراد ومنحهم التصاريح اللازمة التي تتيح لهم تقديم الاستشارات في إجراءات حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة، وإعداد وإصدار تقرير سنوي عن حالة حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة في جمهورية مصر العربية^(١٢٢).

المطلب الرابع

وسائل حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة

لعل من اهم وسائل توفير الحماية للبيانات المالية الرقمية الحساسة هو اولا توفير الحماية لتلك البيانات على النطاق او المستوى الشخصى، وثانيا وهو حمايتها على المستوى التقنى والقانونية، وسوف نوضح ضوابط الحماية وفقا تلك الوسائل فيما يلى:

أولا

الحماية الشخصية للبيانات المالية الرقمية الحساسة

تعد الحماية على المستوى الشخصى هي أولى مراحل الحماية للبيانات المالية الرقمية الحساسة، وترتبط الحماية الشخصية او الذاتية هنا ارتباط وثيق بدرجة تعلم ووعى صاحب البيانات^(١٢٣)، ولا نقصد هنا بدرجة التعلم او الوعى الشهادة العلمية الخاصة بالدراسة التي حصل الشخص عليها، بل نقصد بالعلم والوعى الرقمية ان لا يكون صاحب البيانات لديه امية رقمية، فقد نجد بعض الأشخاص حاصل على شهادة علمية مرموقة ولكنه يجهل التعامل الرقمية مع الأجهزة الالكترونية الحديثة، وبالطبع فأن مثل ذلك الشخص يقع فريسة لعمليات الاختراق وانتهاك بياناته الشخصية، لذلك فأن الشخص صاحب البيانات هو اول شخص مسؤول عن حماية

^(١٢٢) مادة (١٩) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(١٢٣) Belen-Saglam, Rahime, Jason RC Nurse, and Duncan Hodges. Op cit. p 6.

بياناته المالية الرقمية الحساسة، فهو خط الدفاع الأول ضد أي عملية اختراق أو انتهاك لبيانات الشخصية بشكل عام وبياناته المالية الرقمية الحساسة بشكل خاص، وقد اهتم المشرع المصري وتعهد بالمادة (٢٥) من دستور ٢٠١٤ بأن يعمل على قضاء الامية الرقمية ويضع الخطط التنفيذية لذلك، وكما ذكرنا سابقاً فإن محور الامية الرقمية أصبحت ضرورة من ضروريات الحياة اليومية لجميع المواطنين.

ويلعب الجنس والعمر عامل كبير لدى الأشخاص في قدرتهم على حماية بياناتهم المالية الرقمية الحساسة أو البيانات بشكل عام، حيث أجريت دراسة على ٢٨٥ مراهقاً، و٢٨٨ بالغاً يستخدمون تطبيق الفيس بوك عام ٢٠١٢ ووجد أن المراهقين يكشفون عن بياناتهم الشخصية بسهولة أكثر من البالغين، كما أن الرجال أكثر كشف من النساء عن بياناتهم الشخصية^(١٢٤).

ويمكن للشخص صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة أن يؤمن بياناته من خلال بعض الإجراءات الوقائية مثل:

١. عدم الإفصاح عن بياناته المالية الرقمية الحساسة لأي شخص آخر بأي وسيلة كانت، والحفاظ التام على سرية تلك البيانات وعدم مشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي^(١٢٥).
٢. إنشاء كلمات مرور قوية وصعبة يصعب اختراقها لجميع معاملاته المالية في البيئة الرقمية، وكذلك تغيير كلمة المرور بشكل دوري وعدم استخدام كلمات مرور مرتبطة بأحداث أو مناسبات خاصة بالشخص صاحب البيانات.
٣. عدم التعامل بالبيانات المالية الرقمية الحساسة عن طريق أي شبكة انترنت مجانية، حيث يقل في تلك الشبكات وسائل الحماية التقنية، ومن ثم يمكن الوصول إلى بيانات الشخص بسهولة واختراقها والاعتداء عليها.
٤. فتح الرسائل أو الروابط مجهولة المصدر حيث يؤدي ذلك إلى سرقة واختراق بيانات الشخص بسهولة، ولذلك يجب على صاحب البيانات استخدام المواقع الآمنة فقط والتأكد من أن الموقع آمن^(١٢٦).

(124) Perentis, Christos, et al. op cit.p3.

(١٢٥) د. محمد سامي عبد الصادق، مرجع سابق الإشارة. ص ٣٦.

٥. مراقبة البيانات المالية بشكل مستمر من خلال مراجعته كافة التعاملات المالية دوريا مثل مراجعته حسابات البنوك وبطاقات الائتمان من خلال متابعة حركة السحب والإيداع، والتأكد من ان العمليات الموجودة بالحسابات هي ذاتها العمليات التي قام بها صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة بذاته. وبالطبع فأن ذلك النوع من الحماية تقع مسؤوليته وعبء القيام به على عاتق صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة، فهو اول شخص يهـمه حماية بياناته لتلافي الاضرار الجسيمة التي ستقع عليه من جراء أي اعتداء على ذلك النوع الهام من البيانات.

ثانيا

الحماية التقنية والقانونية للبيانات المالية الرقمية الحساسة

الحماية التقنية والقانونية هي من اهم وسائل الحماية للبيانات المالية الرقمية الحساسة، ويجب ان تتوفر تلك الحماية بشكل دائم مع وضع الاليات التي تمكن من تحديثها باستمرار، ولا شك ان اغلب الجرائم التي ترتكب فيما يتعلق بالبيانات المالية الرقمية الحساسة هي جرائم تقنية مسرحها الشبكة العنكبوتية وتتم في زمن سريع جدا، لذلك فأن البيانات المالية الرقمية الحساسة تحتاج الى توفير الحماية التقنية أولا من خلال بعض إجراءات تأمين تلك البيانات من أي انتهاك او اختراق او اعتداء عليها، فاذا فشلت تلك الإجراءات التأمينية وتم الاعتداء غير المشروع على البيانات المالية الرقمية الحساسة، فهنا نأتي الى النوع الثاني من الحماية وهى الحماية القانونية المتمثلة في فرض العقوبات والغرامات على مرتكب تلك الجرائم، وقد حدد المشرع أنواع تلك الجرائم وشدد العقوبات القانونية الخاصة بها، وبالطبع فأن تحديد المشرع لتلك الجرائم جاء على سبيل المثال وليس الحصر، حيث لا يصح ان نتحدث عن أي شيء يتعلق بالتقنية بشكل حصري لأننا نتحدث عن امر فائق السرعة في تطوره وتغيره بين لحظه وأخرى، لذلك فكل ما سنذكره فيما يلى من أنواع بعض الجرائم

(126) <https://www.cbiuae.com/ar/consumer-education-awareness/consumer-banking-security/personal-data-protection-best-practices.site> visited on:29-12-2024.

التقنية التي تقع على البيانات المالية الرقمية الحساسة سوف نذكره على سبيل المثال لا الحصر.

• ومن خلال ما سبق يمكننا ان نستنتج بعض شروط الحماية التقنية والقانونية التي يجب توفيرها للبيانات المالية الرقمية الحساسة:

١. يجب أولاً توفير الحماية التقنية اللازمة للبيانات المالية الرقمية الحساسة من خلال وضع بعض الإجراءات التنظيمية التقنية التي تمنع وقع الجرائم الغير مشروعه على تلك البيانات^(١٢٧).

٢. يجب ان تكون الحماية القانونية مرحلة لاحقه لانتهاك الحماية التقنية، مع تشديد العقوبات القانونية وتغليظها في حالة الاعتداء على البيانات المالية الرقمية الحساسة لتكون عقوبات رادعه لما تتمتع به تلك البيانات من حماية معززه نظرا لخطورة واضرار الاعتداء عليها بشكل غير مشروع^(١٢٨).

٣. ان تكون الحماية التقنية والقانونية للبيانات المالية الرقمية الحساسة دائمة ومستمرة.

٤. كذلك لابد ان يتم تطوير وتحديث الحماية التقنية والقانونية للبيانات المالية الرقمية الحساسة بشكل دوري.

وقد ذكرنا ان البيانات المالية الرقمية الحساسة تحتاج الى حماية تقنية وحماية قانونية^(١٢٩)، اما فيما يتعلق بالحماية التقنية فلم يتحدث القانون المصري الخاص بحماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ عن الحماية التقنية واجراءاتها بشكل مفصل واحال ذلك الامر الى اللائحة التنفيذية لذلك القانون، وقد الزم المشرع

^(١٢٧) د. احمد مصطفى الدبوسي، أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة تقديم الخدمات المصرفية، بحث مقدم لمؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية الحقوق، جامعه عين شمس، ديسمبر ٢٠١٧، الجزء الأول، ص ١٠٥٦.

^(١٢٨) د. هدى حامد قشقوق، مرجع سابق الإشارة، ص ٤٠.

^(١٢٩) د. عمرو علاء الدين عبد الهادي احمد فياض، التكنولوجيا في مجال تسوية المنازعات والاثبات، بحث مقدم لمؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية الحقوق، جامعه عين شمس، الجزء الأول، ديسمبر ٢٠١٧، ص ١٠١٢.

المعالج والمتحكم باتخاذ كافة الإجراءات التقنية والتنظيمية التي تأمن الحفاظ على سريته تلك البيانات (م ٤/٦ من قانون حماية البيانات الشخصية المصري)، ولعل ذلك الامر به قصور تشريعي بسبب عدم صدور اللائحة التنفيذية لذلك القانون، ولسد ذلك القصور التشريعي علينا الاستعانة ببعض القوانين الأخرى ذات العلاقة، مثل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ولائحته التنفيذية وهو من اكثر القوانين التي نصت على بعض الجرائم التقنية التي يمكن ان تقع على البيانات المالية الرقمية الحساسة بشكل أوسع نطاقا، وايضا الوسائل والإجراءات التقنية التي من خلالها يمكن حماية تلك البيانات من أي اعتداء عليها، ولا يوجد ما يمنع من الاخذ بوسائل الحماية المقررة في ذلك القانون وتطبيقها على حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة، وذلك ما نصت عليه المادة (٣٥) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري حيث نصت على انه "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر، ومع عدم الإخلال بحق المضرور في التعويض، يعاقب على الجرائم المنصوص عليها..... بالعقوبات المقررة لها"، وسوف نتحدث أيضا عن الجرائم والعقوبات الواردة في قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وسوف نجل اهم وسائل الحماية التقنية والقانونية للبيانات المالية الرقمية الحساسة فيما يلي من خلال سرد امثلة على بعض الإجراءات التقنية التأمينية للبيانات المالية الرقمية الحساسة ثم سرد الجرائم التقنية التي تقع على تلك البيانات والعقوبات القانونية المقررة لها.

(أ) بعض وسائل الحماية التقنية للبيانات المالية الرقمية الحساسة^(١٣٠):

١. تشفير البيانات المالية الرقمية الحساسة: حيث يجب أن توفر الجهات التي يتعامل معها صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة تشفيراً قوياً وحديثاً حتى لا يتم اختراق قواعد البيانات لديها^(١٣١)، وذلك للحافظ على سريته تلك البيانات اثناء الاستخدام بوجه عام ومنع اعتراضها او استخدامها بشكل غير قانوني^(١٣٢)،

^(١٣٠) مادة (١٣) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(١٣١) Gill, Akash. "SECURELY ENCRYPTING SENSITIVE DATA IN FINANCIAL SERVICES." International Journal of Applied Engineering & Technology. Vol. 5 No.4, December, 2023.p4759.

^(١٣٢) د. هدى حامد قشقوق، مرجع سابق الإشارة، ص ٤١.

وتشفير البيانات المالية الرقمية الحساسة يعنى استبدالها وتحويلها الى رموز واشارات لمنع التعرف عليها او تعديلها او تغييرها^(١٣٣).

٢. **حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة من خلال بروتوكولات الأمان:** حيث يجب أيضا أن تعتمد الجهات التي يتعامل معها صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة على بروتوكولات الأمان الموثوقة مثل بروتوكول نقل النص الفائق المأمون (HTTPS) لتأمين الاتصال بين المستخدم والموقع الإلكتروني، ويقوم بروتوكول HTTPS بتشفير المعلومات المرسله بين المستخدم والخادم، مما يحميها من الوصول غير المصرح به^(١٣٤).

٣. **المصادقة القوية للبيانات المالية الرقمية الحساسة:** حيث يجب أن تعتمد الجهات التي يتعامل معها صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة على إجراءات مصادقة قوية للتحقق من هوية المستخدمين المتعاملين معها ولتوفير الأمان لهم^(١٣٥)، ويمكن هنا استخدام بعض بيانات القياسات الحيوية التي سبق سردها لإجراء المصادقة حيث تعد أكثر امانا من التقنيات التقليدية لعملية المصادقة^(١٣٦).

٤. **تطوير أنظمة حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة:** حيث يجب على الجهات التي تتعامل بتلك البيانات ان تقوم بالتطوير والتحديث بشكل مستمر ودائم على أيدي خبراء متخصصين لأنظمة الحماية الخاصة بها، لتوفير ما يسمى بالأمن التقني والامن القانوني للمعاملات الالكترونية بوجه عام^{(١٣٧)(١٣٨)}.

^(١٣٣) د. محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٨٠.

^(١٣٤) Gill, Akash.op cit. p4761.

^(١٣٥) Li, Yuanxin, and Darina SaxunovÃ. "A perspective on categorizing Personal and Sensitive Data and the analysis of practical protection regulations." Procedia Computer Science 170 (2020): 1110-1115. p176.

^(١٣٦) د. عبد الفتاح بيومي حجازي، التوقيع الإلكتروني في النظم القانونية المقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة طبع، ص ٢٠٩.

^(١٣٧) د. محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٦.

٥. الحماية من خلال ملائمة مبادئ تصميم النظام لخصوصية البيانات المالية الرقمية الحساسة: حيث يجب عند تصميم النظم او التطبيقات التي يتم ادخال البيانات المالية الرقمية الحساسة اليها ان تكون مصممه بطريقه تسهل التحكم الكامل لصاحب البيانات في بياناته، وعدم تطلب تلك النظم ادخال بيانات أكثر من اللازم حتى لا يضطر صاحب البيانات الى الكشف عن بيانات مالية لا داعي لها^(١٣٩).

٦. حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة بخاصية الحائط الناري: والحائط الناري هي عبارة عن تقنية تقوية المواقع الخاصة بالمؤسسات، وكذلك منع أي دخول الكتروني غير مصرح به الى الشبكة الداخلية والبرمجيات المخربة للنظام، فهو يحمي من التزوير في بروتوكولات الانترنت، وتغيير مسار البرتوكول، ويعتبر الحائط الناري جرس انذار لمختلف المخاطر^(١٤٠).

(ب) امثله على بعض الجرائم التقنية التي تقع على البيانات المالية الرقمية الحساسة والعقوبات المقررة لها:

١. جريمة جمع او اتاحه او معالجة البيانات المالية الرقمية الحساسة بدون موافقه صاحب البيانات: وتلك الجريمة عبارة عن قيام كل من الحائز او المتحكم او المعالج بجمع او اتاحه او تداول او معالجة أو أفشاء أو تخزين أو نقل أو حفظ بيانات مالية رقمية حساسة بدون موافقة الشخص المعني بالبيانات أو في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، ويعاقب على تلك الجريمة بالحبس مدة لا تقل

^(١٣٨) ويمكن تعريف الامن القانوني في المعاملات الالكترونية على انه " توفر المعايير والمواصفات في الوسائل التقنية والتعاملات التي تجرى من خلالها، بحيث تجعل من هذه الوسائل والمعاملات محل اعتبار واعتراف من قبل القانون"، د. عمرو علاء الدين عبد الهادي احمد فياض، مرجع سابق الإشارة، ص ١٠١٢.

^(١٣٩) Mun, Min, et al. "Personal data vaults: a locus of control for personal data streams." Proceedings of the 6th International COnference. 2010.p3.

^(١٤٠) د. احمد مصطفى الدبوسي، مرجع سابق الإشارة، ص ١٠٥٧.

عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسة ملايين جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين^(١٤١).

٢. **جريمة اعتراض البيانات المالية الرقمية الحساسة:** وهي عبارة عن مشاهدة البيانات أو المعلومات المالية الرقمية الحساسة أو الحصول عليها، بغرض التعطيل أو التخزين أو النسخ أو التسجيل أو تغيير المحتوى أو إساءة الاستخدام أو تعديل المسار أو إعادة التوجيه، وذلك لأسباب غير مشروعة ودون وجه حق^(١٤٢)، ويعاقب على تلك الجريمة بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتين وخمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين^(١٤٣).

٣. **جريمة اختراق وانتهاك البيانات المالية الرقمية الحساسة:** وهي عبارة عن "كل دخول غير مرخص به إلى بيانات مالية رقمية حساسة أو وصول غير مشروع لها، أو أي عملية غير مشروعة لنسخ أو إرسال أو توزيع أو تبادل أو نقل أو تداول يهدف إلى الكشف أو الإفصاح عن تلك البيانات أو إتلافها أو تعديلها أثناء تخزينها أو نقلها أو معالجتها"^(١٤٤)، أو هي أيضا عبارة عن "الدخول غير المرخص به أو المخالفة لأحكام الترخيص، أو الدخول بأى طريقة غير مشروعة على البيانات المالية الرقمية الحساسة الموجودة في نظام معلوماتي أو حاسب آلي أو شبكة معلوماتية وما في حكمها"، ويعاقب على تلك الجريمة بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين^(١٤٥).

^(١٤١) مادة (٤١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، ويلاحظ تغليظ العقوبة في تلك المادة عن العقوبة المقررة لتلك الجرائم فيما يتعلق بالبيانات الشخصية العادية في المادة (٣٥) من ذات القانون، ويعد ذلك امر منطقي لما تتمتع به البيانات المالية الرقمية الحساسة من حماية معززة عن أي بيانات شخصية أخرى.

^(١٤٢) Gill, Akash.op cit. p4761.

^(١٤٣) مادة (١) و (١٦) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

^(١٤٤) مادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(١٤٥) مادة (١) و (١٤) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

٤. جريمة تجاوز حدود الحق في الدخول على البيانات المالية الرقمية الحساسة:

وهي عبارة عن دخول شخص إلى موقع أو حساب خاص أو نظام معلوماتي مستخدماً حقاً مخولاً له، فيتعدى حدود هذا الحق من حيث الزمان أو مستوى الدخول، ويعاقب ذلك الشخص على تلك الجريمة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين^(١٤٦).

٥. جريمة الاحتيال والاعتداء على البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة

ببطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الإلكتروني: وتلك الجريمة عبارة عن استخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات في الوصول بدون وجه حق إلى أرقام أو بيانات بطاقات البنوك والخدمات أو غيرها من أدوات الدفع الإلكترونية، وتكون العقوبة على ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، اما اذا كان القصد هو استخدام البيانات المالية الرقمية الحساسة في الحصول على أموال الغير أو ما تتيحه من خدمات فيعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا توصل اى شخص من ذلك إلى الاستيلاء لنفسه أو لغيره على تلك الخدمات أو مال الغير^(١٤٧).

٦. جريمة الامتناع عن تمكين صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة من

ممارسة حقوقه: حيث يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مليون جنيه، كل حائز أو متحكم أو معالج امتنع دون مقتض من القانون عن تمكين

^(١٤٦) مادة (١٥) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

^(١٤٧) مادة (٢٣) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

الشخص المعني بالبيانات المالية الرقمية الحساسة من ممارسة حقوقه المنصوص عليها قانوناً، ويعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تجاوز مليوني جنيه كل من جمع بيانات مالية رقمية حساسة بدون توافر الشروط القانونية المنصوص عليها^(١٤٨).

٧. جريمة مخالفة احكام حركة البيانات المالية الرقمية الحساسة عبر الحدود: حيث يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسة ملايين جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف أحكام حركة البيانات المالية الرقمية الحساسة عبر الحدود^(١٤٩).

• العقوبات المقررة لمخالفة الاشخاص المكلفين بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة على عدم القيام بواجبهم في الحماية التقنية والقانونية لتلك البيانات:

وقد ذكرنا سابقاً الأشخاص المكلفين بحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة، والواجبات الواقعة عليهم تجاه حماية تلك البيانات بشكل عام، ولذلك فقد فرض المشرع عقوبة لهؤلاء الأشخاص على تقصيرهم في واجباتهم على النحو التالي: حيث يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة ملايين جنيه، كل متحكم أو معالج لم يلتزم بواجباته المنصوص عليها قانوناً تجاه حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة، كما يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تجاوز مليوني جنيه، كل ممثل قانوني للشخص الاعتباري لم يلتزم بأحد واجباته المنصوص عليها قانوناً، كذلك يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تجاوز مليوني جنيه، كل مسئول حماية بيانات شخصية لم يلتزم بمقتضيات وظيفته المنصوص عليها قانوناً، ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه إذا وقعت الجريمة نتيجة لإهمال مسئول حماية البيانات

^(١٤٨) مادة (٣٧) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

^(١٤٩) مادة (٤٢) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

البيانات المالية الرقمية الحساسة المستخدمة في معاملات التجارة الالكترونية (ماهيتها- ووسائل حمايتها) "في ضوء القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠"

د. رهاب محمود داخلي على

الشخصية، وأيضا يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة ملايين جنيه، أي من العاملين بمركز حماية البيانات الشخصية خالف التزاماته تجاه حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة.

وتقضي المحكمة المختصة "وهي المحكمة الاقتصادية" بنشر حكم الإدانة الصادر فيما يتعلق بالجرائم الغير مشروعه قانونا الواردة على البيانات المالية الرقمية الحساسة في جريدتين واسعتي الانتشار، وعلى شبكات المعلومات الإلكترونية المفتوحة على نفقة المحكوم عليه، وفي حالة العود، تضاعف العقوبات السابقة بحديها الأقصى والأدنى، ويعاقب على الشروع في ارتكاب الجرائم السابقة الخاصة بالبيانات المالية الرقمية الحساسة بنصف العقوبة المقررة لها^(١٥٠).

وبذلك نكون قد ذكرنا امثله على اهم وأشهر الجرائم التقنية التي تقع على البيانات المالية الرقمية الحساسة والعقوبات المقررة لها، حيث ان ذكر تلك الجرائم على سبيل الحصر لا يتناسب مع طبيعة تلك البيانات كما ذكرنا سابقا، وعله ذلك ان جرائم تقنية المعلومات لا يمكن حصرها او توقعها لأنها تتطور بشكل يومي ومستمر مع التطور التكنولوجي الذي نعيشه.

^(١٥٠) المواد (٤٨،٤٤،٤٠،٣٩،٣٨) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

الخاتمة

بعد ان انتهينا من توضيح الإطار القانوني للبيانات المالية الرقمية الحساسة فيما سبق وفقا لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، فقد خالصنا الى بعض النتائج والتوصيات التي نجلها فيما يلي:

أولا: النتائج:

- ان البيانات المالية الرقمية هي نوع من أنواع البيانات الحساسة بنص القانون، كما ان المشرع أغفل وضع تعريف محدد للبيانات المالية الرقمية الحساسة بنص قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، وأيضا لم يحيل سد ذلك القصور الى اللائحة التنفيذية لذلك القانون.
- ان المعيار المحدد لمصطلح البيان المالي الحساس هو ان يكون ذلك البيان على درجه عالية من الأهمية بالنسبة لصاحبه، وان يترتب على افشائه او اختراقه او معالجته بشكل غير قانوني إلحاق ضرر او وقوع خطر على صاحبه.
- ان بعض أنواع بيانات القياسات الحيوية وهي نوع من أنواع البيانات البيومترية، تعد هي الجيل الاحدث من البيانات المالية الرقمية الحساسة وهي مستخدمة بالفعل خاصة في قطاع البنوك، وذلك يرجع الى سهولة وسرعه استخدامها.
- ان هناك فرق بين البيانات المالية الرقمية الحساسة والبيانات الشخصية العادية، والبيانات الائتمانية، والبيانات الاقتصادية.
- ان البيان المالي الرقمي الحساس له طبيعة شكلية مادية حيث لابد ان يأتي بشكل وصيغه مادية محدده، وله طبيعة موضوعية حيث يجب ان يكون موضوعه يحتوى على معلومات مالية.
- أن استخدام البيانات المالية الرقمية الحساسة المشمولة بالحماية يعد قاسم مشترك لإتمام جميع معاملات التجارة الالكترونية أيا كان أطرافها او موضوعها او وسيلة الدفع الإلكتروني المستخدمة فيها.

- ان أساس حماية البيانات المالية الرقمية الحساسة يرجع الى نصوص الدستور المصري والتشريعات العادية المختلفة، ومواثيق حقوق الانسان الوطنية والعالمية.
- ان الحماية القانونية المنصوص عليها بقانون حماية البيانات الشخصية مقرره للبيانات المالية الرقمية الخاصة بالأشخاص الطبيعية فقط دون الأشخاص الاعتبارية.
- ان البيانات المالية الرقمية الحساسة تتمتع بالحماية القانونية في جميع مراحلها بداية بمرحلة الانشاء والحيازة حتى مرحلة اتاحتها عبر الحدود الخارجية.
- انه لا بد من توافر الحماية التقنية أولاً للبيانات المالية الرقمية الحساسة، ثم الحماية القانونية او التشريعية، كما ان الحماية على المستوى الشخصي تعد هي أولى وسائل الحماية لتلك البيانات.

ثانياً: التوصيات:

- نوصي المشرع بضرورة وسرعه سد القصور التشريعي في قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ اما بتعديل نصوص ذلك القانون او بالإحالة الصريحة الى اللائحة التنفيذية لوضع المواد القانونية التي تستدرك ذلك القصور فيما يتعلق بالموضوعات الآتية:
- وضع نص تشريعي محدد وواضح يعرف المقصود بالبيانات المالية الرقمية الحساسة، مع توضيح دقيق لمعيار اعتبار البيان حساس من عدمه.
 - إلغاء فقره ٦ من المادة (٢) من قانون حماية البيانات الشخصية الخاص بفرض مقابل مالى وقدره (عشرين ألف جنيها) على الخدمات المقدمة لصاحب البيانات عند اعتراضه على معالجة بياناته او نتائج المعالجة الى المتحكم او المعالج، ويعد ذلك عقبة كبيرة امام أصحاب البيانات فيما يتعلق بحماية بياناتهم، فلا يجوز ان يرتبط تقديم الحماية القانونية بمقابل مادي، فالحماية القانونية لا بد ان تكفل في ذلك المجال الهام دون ادنى تكلفة على الشخص المعتدى على حقه.

- وضع نص تشريعى يحدد التزامات ومسؤوليات حائز البيانات المالية الرقمية الحساسة كما هو الامر فيما يتعلق بتحديد التزامات المعالج والمتحكم ومسؤول حماية البيانات بالمواد (٨،٥،٤) قانون حماية البيانات الشخصية المصري)
- وضع نص تشريعى يوضح الضوابط الإجرائية والموضوعية المطلوبة لأخذ موافقة صاحب البيانات المالية الرقمية الحساسة لإتمام عملية معالجة بياناته، حيث ان ذلك الامر يعد ركيزة أساسية لحماية البيانات المالية الرقمية الحساسة من انتهاك المعالج او المتحكم لمعالجة تلك البيانات دون موافقه صاحبها.
- تعديل المادة (٦/٣) اصدار من قانون حماية البيانات المصري، بإخضاع البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة بالأشخاص الطبيعية لدى البنك المركزى المصري والجهات الخاضعة لإشرافه لنطاق تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ وعدم استثنائها من نطاق حماية ذلك القانون لعدم وجود مصوغ لذلك الاستثناء، خاصة وان قانون البنك المركزى لا يوفر الحماية الكاملة لتلك البيانات.
- تفعيل المادة (٢٥) من الدستور المصري بوضع خطة شاملة للقضاء على الامية الهجائية والرقمية بين المواطنين فى جميع الأعمار، مع الالتزام بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى، وذلك وفق خطة زمنية محددة لتوفير حياة رقمية امنه لكافة الافراد، وتفعيل وسيله حماية البيانات المالية الرقمية على النطاق الشخصي.
- تعديل المادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصرى، بحيث تنص على بسط نطاق الحماية القانونية على كافة البيانات المالية الرقمية الحساسة الخاصة بالشخص الطبيعى سواء كانت معالجة الكترونيا او كانت المعالجة وارده على بيانات مكتوبه يدويا.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- د. أحمد السيد لبيب إبراهيم، الدفع بالنقود الالكترونية (الماهية والتنظيم القانوني)، دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٩.
- د. بلال عبد المطلب بدوي، البنوك الالكترونية (ماهيتها- معاملاتها- والمشاكل التي تثيرها)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.
- د. رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٩.
- د. شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية (رؤية مستقبلية) الناشر دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧.
- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، التوقيع الإلكتروني في النظم القانونية المقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة طبع.
- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي، دراسة متعمقة في القانون المعلوماتي، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، بدون سنة طبع.
- د. محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، الناشر دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- د. محمد سامي عبد الصادق، شبكات التواصل الاجتماعي ومخاطر انتهاك الحق في الخصوصية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦.
- د. محمد سعيد أحمد إسماعيل، أساليب الحماية القانونية للمعاملات التجارية الالكترونية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
- د. مدحت رمضان، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.
- د. مصطفى كمال طة، د. وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية، الناشر دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٩.
- د. هدى حامد قشقوق، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية عبر الانترنت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

ثانياً: رسائل الدكتوراه والماجستير والأبحاث المتخصصة:

- د. احمد مصطفى الدبوسي، أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة تقديم الخدمات المصرفية، بحث مقدم لمؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية الحقوق، جامعه عين شمس، الجزء الأول، ديسمبر ٢٠١٧.
- د. بن بوعزيز اسية، الية حماية وسائل الدفع الإلكتروني في التجارة الالكترونية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني بجامعة الحاج لخضر (باتته ١) حول "الدفع الإلكتروني - الواقع والمأمول"، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩.
- د. تامر محمد محمد صالح، الحماية الجنائية للحق في المعلومات الرسمية، بحث منشور بالعدد الثاني والتسعون، بمجلة الاقتصاد والقانون، ٢٠١٩.
- د. خالد عبد التواب عبد الحميد احمد، نظام بطاقات الدفع الإلكتروني من الناحية القانونية، رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعه حلوان. ٢٠٠٥.
- د. رعدة سعيد، الدفع الإلكتروني (الطريق الى الاقتصاد غير النقدي في مصر)، بحث منشور بمجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعه بنى سويف، العدد ٢٢ أبريل ٢٠٢٤.
- د. سامح عبد الواحد التهامي، ضوابط معالجة البيانات الشخصية " دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الكويتي"، بحث منشور بمجلة القانون الكويتية العالمية السنة الثالثة، العدد التاسع، ٢٠١٥.
- د. سيد احمد محمود، حماية البيانات الشخصية الرقمية وفقا لأحكام القانون المصري رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، "حماية البيانات الشخصية المعالجة الكترونيا" بين الواقع والمأمول، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة السادسة والستون، يناير ٢٠٢٤.
- د. عمر نبيل السنيد، د. محمد احمد سلام، الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في النظام الأمريكي والسعودي "دراسة مقارنة"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعه ام القرى، المملكة العربية السعودية، العدد (٨٦) محرم ١٤٤٣/سبتمبر ٢٠٢١.
- د. عمرو علاء الدين عبد الهادى احمد فياض، التكنولوجيا في مجال تسوية المنازعات والاثبات، بحث مقدم لمؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية الحقوق، جامعه عين شمس، الجزء الأول، ديسمبر ٢٠١٧.

- د. محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، بحث مقدم ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المؤتمر المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، ٢٠٠٣.
- د. مصطفى السيد فرج سعد، عقود التجارة الإلكترونية حاضرها ومستقبلها وتأثيرها على الاقتصاد المحلي والعالمي الواقع والتحديات "دراسة قانونية اقتصادية مقارنة"، بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، دمنهور، جامعة الأزهر، العدد السابع والاربعون أكتوبر ٢٠٢٤.
- د. يحيى إبراهيم دهشان، الحماية الجنائية لبيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية- دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، سنة ٢٠٢٠.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- Amanda Reid, Noelle Wilson. Data Controllers as Data Fiduciaries: Theory, Definitions & Burdens of Proof. UNIVERSITY OF COLORADO. 2023.
- Belen-Saglam, Rahime, Jason RC Nurse, and Duncan Hodges. "An investigation into the sensitivity of personal information and implications for disclosure: A UK perspective." Frontiers in Computer Science 4.2022.
- Bryant, Reginald, et al. "Evaluation of bias in sensitive personal information used to train financial models." 2019 IEEE Global Conference on Signal and Information Processing (GlobalSIP). IEEE, 2019.
- Choi, Jay Pil, Doh-Shin Jeon, and Byung-Cheol Kim. "Privacy and personal data collection with information externalities." Journal of Public Economics 173. 2019.
- Finck, Michèle, and Frank Pallas. "They who must not be identified—distinguishing personal from non-personal data under the GDPR." International Data Privacy Law 10.1.2020.
- Gambarelli, Gaia, Aldo Gangemi, and Rocco Tripodi. A New resource for the automatic classification of sensitive personal data." IEEE Access 11. 2023.

- Gill, Akash. "SECURELY ENCRYPTING SENSITIVE DATA IN FINANCIAL SERVICES." International Journal of Applied Engineering & Technology. Vol. 5 No.4, December, 2023.
- Graeff, Timothy R., and Susan Harmon. "Collecting and using personal data: consumers' awareness and concerns." Journal of consumer marketing 19.4.2002.
- Hamburg Commissioner Fines M&H35.3 Million Euro for Data protection violations in Service Centre.2020.
- Herath, H. M. S. S., et al. "Data Protection Challenges in the Processing of Sensitive Data." Data Protection: The Wake of AI and Machine Learning. Cham: Springer Nature Switzerland, 2024.
- Huang, Hanxun, et al. "Unlearnable examples: Making personal data unexploitable."2021.
- Li, Yuanxin, and Darina SaxunovÃ. "A perspective on categorizing Personal and Sensitive Data and the analysis of practical protection regulations." Procedia Computer Science 170.2020.
- Lupton, Deborah. "How do data come to matter? Living and becoming with personal data." Big Data & Society. 2018.
- Lupton, Deborah. "Personal data practices in the age of lively data." Digital sociologies 2016.
- Mun, Min, et al. "Personal data vaults: a locus of control for personal data streams." Proceedings of the 6th International Conference. 2010.
- Pearce, Graham, and Nicholas Platten. "Achieving personal data protection in the European Union." JCMS: Journal of Common Market Studies 36.4.1998.
- Perentis, Christos, et al. "Anonymous or not? Understanding the factors affecting personal mobile data disclosure." ACM Transactions on Internet Technology (TOIT) 17.2.2017.
- Yasunori, Fukuta, et al. "Personal data sensitivity in Japan: An exploratory study." The ORBIT Journal 1.2. 2017.
- Yin, Shanghong. "Whether Personal Credit Information Is Sensitive Personal Information?" Tsinghua China L. Rev. 15 2022.